

مَرَجَّحَاتُ حَذْفِ مَا يُحْذَفُ لِتَصْغِيرِ وَتَكْسِيرِ الْخُمَاسِيِّ وَمَا جَاوَزَهُ

د. عبد الله بن محمد حامد اللحانيّ

الأستاذ المساعد بقسم اللغة

والنحو والصرف

كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

ملخص البحث

الخماسي ، و ما جاوزة لا يصغران ، و لا يُجمعان جمع تكسير على لفظيهما إلا إن كان رابع الخماسي حرف لين ؛ إذ لا بد من الحذف منهما حتى يزولا إلى أربعة أحرف ، و لقد تناولت هذه الدراسة المَرَّجَحَاتِ التي توجب الحذف لبعض الحروف دون غيرها ، أو ترجيحها ، فجمعت أشتات تلك المَرَّجَحَاتِ ، و فضلت القول فيها ، و بينت حال المَرَّجَحِ قوَّة و ضعفًا ، و تجويزًا و إيجابًا ، و إطلاقًا و تقييدًا ، و حاله إذا قابله مَرَّجَحٌ آخر ، مودة أراء العلماء فيها ، مع مناقشتها ، و بيان ما يعتري بعضها من ضعف ، أو نظير ، و رسمت طريقًا واضحًا لا يخطئ سالكة سنن العرب فيما يكون في مثله ، ثم ختمت بأبرز النتائج ، و منها :

- قولهم : إن تكسير الخماسي ، و تصغيره مستكرة إنما يعنون الخماسي الأصول ، ثم إن استكراه تكسيه لا يستوي مع استكراه تصغيره .

- كل المَرَّجَحَاتِ كانت لفظية ما عدا مَرَّجَحِ الدلالة على المعنى . كما أن كل المَرَّجَحَاتِ تعلق بالحروف الزوائد ما عدا مَرَّجَحِ الشبه بالزائد .

- انحصرت بعض المَرَّجَحَاتِ في حروف بعينها ، أو باب بعينه ، أو في كلمات معينة .

- حصرت البحث ما تفرغ من صور تحت المَرَّجَحِ الواحد ، و بين الحكم في تلك الصور .

- تحرير بعض الآراء بتقيد ما أطلق ، و توضيح ما أغلق ، و تفسير ما أغفل ، ورد بعض مما ظاهره الشذوذ عما أصلوه .

- رجح البحث بعض الآراء على بعض ، و وقف من بعضها موقف الناقد الرافض ، وأعقب بعضها بنظر صحيح .

The Probable of Eliminating what should be eliminated in order to put The words that consists of five consonants or more than five in the diminutive and broken plural form

Dr. Abdullah Mohammad AlLehyani

Assistant Professor . at the department of grammar & morphology

Umm Al-Qura University

Abstract:

The words that consists of five consonants or more than five are not put in the diminutive form, or put on broken plural. However, this is allowed in case if the fourth letter of the five consonants is a vowel. So, it is necessary to eliminate from both of them in order to become four letters .

This study handled the evidences that allow elimination of some letters without the others, or to consider more probable. I have collected these scattered evidences, and explained it. Furthermore, I clarified the state of the probable in terms of strength & weakness, negative & positive, generalization & limitation, and its state in case of the existence of another probable. I brought the opinions of scientists in such cases, with its discussion & clarifying what come upon some of them from weakness. Also, I traced a clear way for those who want not to be lost from the Arabs' methods. Then, I concluded with the most dominant results:-

Their sayings that putting the words that consists of five consonants in the form of broken plurals & diminutive is not desirable. They mean that the five consonants are original letters. Also, the undesirable of putting it in the form of broken plurals is not equal to the undesirable of putting it in the diminutive form.

- All the probable cases were verbal except for the probable of the meaning. Moreover, All the probable cases related to with the surplus letters except for the probable of similar to surplus.
- Some probable were limited to some letters, or some chapter or in a determined words.
- The research counted the branches of the one probable from some styles, and the opinion of these styles.
- Drafting some opinions of restricting what generalized, clarifying what is ambiguous, explaining what was neglected & sending back what seems to be abnormal in its apparent to its origin.
- The research favored some opinions over some, it criticized some of them & followed some of them with a correct consideration.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوًى ، و قدَّرَ فهْدًى ، و الضَّلَاةُ و السَّلَامُ على النبي المصطفى ، و الرسولِ المُجْتَبَى ، أمَّا بعدُ :

فإنَّ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ مِنْ أَوْسَعِ اللُّغَاتِ ، و أغزرها ألفاظًا ، و ذلكَ لِاتِّسَاعِ العَرَبِ في تَضْرِيْفِ أَلْفَاظِهَا ، و تعدُّدِ لَهْجَاتِهَا ، و لذا كَانَ الاِخْتِكَامُ إلى قِيَاسٍ يَضْبِطُ الْأَحْكَامَ الَّتِي تَعَلَّقُ بِالْأَلْفَاظِ مِمَّا يَعُشْرُ ، فلا عَجَبُ أَنْ يَكْثُرَ الشُّذُودُ فِي أَبْوَابِهَا ، كِبَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، و اسْمِ الْمَفْعُولِ ، و الْمَصَادِرِ ، و التَّصْغِيرِ ، و التَّكْسِيرِ ، و النِّسْبِ ، و غَيْرِهَا ، و قد تَكَلَّفَ لَهَا الصَّرْفِيُّونَ ضَوَابِطَ حَسَبَ الْإِمْكَانِ فِي صِنْعَةِ الْقِيَاسِ .

لقد استوقفني ما ذكره القاسمُ بنُ عليّ الحريري من وهمهم في تصغير (مُخْتَارِ) بقولهم : (مُخْتَبِرٌ) مَبِينًا أَنَّ الصَّوَابَ (مُخْتَبِرٌ ، أَوْ مُخْتَبِرٌ) ، و حكى خطأ الأصمعيّ فيه . حين سألَه أبو عمر الجرمي . قائلًا : " و قد غَلِطَ الأصمعيّ في تصغير هذا الاسم غلطًا أودع بطون الأوراق ، و تناقلته الرواة في الآفاق " ^١

وما نقله الفارسي عمَّن أجازَ في تحقير (اضطرابِ) : (أَضْيِرِبِ) ، وهو ثعلبٌ ، و أنَّه أفحش خطأ عندنا ، و أنَّه قد أخطأ نصُّ العربِ على ما كان مثله ، وفي حُكمِهِ . ^٢

و لذا كَانَ تصغيرُ الخماسيِّ ، و ما جاوزَه ، و تكسيرُهما ، و ما يستوجبُه ذلكَ من الحذفِ ، للمحافظةِ على أَيْتِيَهُمَا المقرَّرةِ في لسانِ العربِ ، و ما ذكَّروهُ من وجوهِ التَّرجيحِ بَيْنَ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ فِي الْحَذْفِ ، و الْإِبْقَاءِ هو موضوعُ هذا البحثِ .

يقول الشاطبي : " وإذا ثبت أن بعض الحروف يُحذف دون بعض ، فلا بد من بقاء المُبْقَى ، وحذف المحذوف من علّة توجب ذلك ، و ترجّح حذف أحدهما على الآخر في الإثبات ، إن كان ثم مرجّح ، أو يقع التّخيير إن امتنع التّرجيح ، أو تقابلت المرجّحات " .^٢

وأوّل من أشار إلى العلّة المرجّحة لحذف حرف ، أو أكثر دون باقي حروف الكلمة سيّويه (رحمه الله) في قوله : " و سأبيّن لك إن شاء الله لم كانت هذه الحروف أوّلَى بالطّرح في التّصغير من سائر الحروف من بنات الخمسة " ، كما نقل طرفاً من ذلك عن بعض شيوخه كالخليل ، و يونس ، و هو و إن لم يستقص العلل ، أو يتوسّع فيها فقد ترك الباب مشرّعاً لمن بعده ، فتناثرت تلك العلل فيما يعقدونه في كتبهم التي تناولت التّصغير ، و التّكسير ، و تكاثرت حتى أصبح اختيار المحذوف ، و التعليل له من الحذوق : " و يتوصّل إلى مثال (فُعَيْعِل ، و فُعَيْعِل) في التّصغير بما يتوصّل به إلى مثال (مفاعِل ، و مفاعِل) في التّكسير ، وللحاذق فيه من التّرجيح ، و التّخيير ماله في التّكسير " .^٣

فرجوت أن يكون هذا البحث جواباً لما يلي :

١ . ما تلك المرجّحات ؟

٢ . و ما حكمها قوّة ، و ضعفاً ؟ و إيجاباً ، و تجويزاً ؟ و إطلاقاً و تقييداً ؟

٣ . و بأيّهما يؤخذ إن تقابلت ؟

٤ . و هل الأخذ بأحدهما مطردٌ منقادٌ ؟

٥ . و هل يمكن - قياساً - أن يرسم لذلك طريقٌ متلبٌ لا يزيغُ سالكه ، ولا

يخطئُ سمتَ كلام العرب في مثله ؟

و عنوانه به " مرجّحات حذف ما يُحذف لتصغير و تكسير الخماسي و ما جاوزة " ، و عنيثٌ بالخماسي ما كان عدد حروفه خمسةً بالأصول و حدها ، أو مع

غيرها ، كـ (سَفَرَجِل ، و منطلق ، و مدحرج) ، و كذا ما جاوزَهُ ، أي في عدد الحروف ، و لا يتجاوزُ إلا بالزيادة ، كـ (مستخرج ، و احميرار ، و متدحرج ، و احرنجام ، و عضرفوط) .

وقد تضمنَ البحثُ : مقدّمة ، و تمهيداً ، و تسعة مباحث ، و خاتمة ، أمّا المباحثُ فهي :

ـ المبحثُ الأوّل : مرجّحُ الشبه بالزائد .

ـ المبحثُ الثاني : مرجّحُ الزيادة .

ـ المبحثُ الثالث : مرجّحُ الدلالة على المعنى .

ـ المبحثُ الرابع : مرجّحُ الإلحاق .

ـ المبحثُ الخامس : مرجّحُ عدم النّظير .

ـ المبحثُ السادس : مرجّحُ الاستغناء بحذف أحد الزائدين عن حذف الآخر .

ـ المبحثُ السابع : مرجّحُ التّحرّك .

ـ المبحثُ الثامن : مرجّحُ التّقدّم .

ـ المبحثُ التاسع : مرجّحاتُ آخر .

وأمّا الخاتمة فقد ضمّنتها أبرز نتائج البحث .

والله سبحانه أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه ، و أن يغصّمني من زلّة القدم ، و يجنّبني زيغ الفكر و طغيان القلم ، إنّه سبحانه أكرمُ مسئولٍ ، و أعظمُ مأمولٍ ، و آخرُ دعوائي أن الحمد لله ربّ العالمين .

تمهيد

المسألة الأولى : التّكسِيرُ و التّصْغِيرُ في الخماسي من وادٍ واحدٍ :

نصّ سيبويه على أنّ " التّصْغِيرَ و الجمعَ في هذه الأسماء من وادٍ واحدٍ " ^٦ ، و تبعه على هذه القاعدة النّحاة بأسرهم ^٧ ، و قد ذكّر أوجه شبه ثلاثة : " حروف اللّين ، و انكسار الحرف بعد حرف اللّين الثّالث ، و انفتاحه قبل حرف اللّين " ^٨ ، و زاد الشّيوطي نقلاً عن صاحب البسيط الذي عدّها خمسة : " وفي تغيير بنية الكلمة ، و الخامس أنّ الجمع تكثير و التّصْغِيرُ تقييل ، و من مذهبيهم حمل الشّيء على نقيضه كما يحمل على نظيره " ^٩ .

ويحصّر ابن القوّاس في شرحه لألفية ابن معيط هذه الوجوه في عشرة أوجه ، هي : الفرعية ، و تغيير الضّيغة ، و اختراع البناء ، و وقوع العلامة ثالثة ، و ردّها للام المحذوفة في الثّلاثي ، و حذف الزّائد الذي ليس بمبدٍ رابع ، و حذف الأصلي ، و فتح ما قبل العلامة ، و حذف ألفات الوصل ، و اعتلال اللام بحرف اللّين قبلها ^{١٠} ، و زاد ابن الصّائغ عليها وجهاً قائلاً : " و بقي حادي عشر كسر ما بعد العلامة ، و هو عندي أولى بالغد " ^{١١} .

وقد ردّ سيبويه كثيرًا من أحكام التّصْغِيرِ إلى أحكام التّكسِيرِ ، ممّا لفت نظر ابن جنّي ، فسأل شيخه أبا عليّ الفارسيّ ، فأجاب " إنّما حمّل التّحْقِيرَ في هذا على التّكسِيرِ من حيث كان التّكسِيرُ بعيداً عن رتبة الأحاد ، فاعتدّ بما يعرّض فيه ؛ لاعتداده بمعناه ، و المحقّر هو المكثّر ، و التّحْقِيرُ فيه جار مجرى الضّيفة ، فكان لم يحدث بالتحْقِيرِ أمر يُحمّل عليه غيره ، كما حدث بالتّكسِيرِ حكم يُحمّل عليه الأفراد ، هذا مَعْقِدُ معناه ، و ما أحسنه و أعلاه " ^{١٢} .

قال الشّاطبي (رحمه الله) شارحاً : " يشير إلى أنّ ما عرّض في الجمع أصل فيه ، و الجمع مستقلّ بنفسه ؛ لتكسير بناء الأفراد ، فكلّ حكم لحقه من حيث هو جمع معتدّ به ، و مستند إليه ، و المفرد كأنه متناسى فيه ، بخلاف التّحْقِيرِ ، فإنّ العرب حافظت فيه على أحكام المفرد " ^{١٣} .

المسألة الثانية : تكسير الخماسي و تصغيره مُستَكْرَ :

قال سيبويه عن العرب : " لا يكسرون بنات الخمسة إلا أن تستكبرهن فيخلطوا ؛ لأنه ليس من كلامهم " .^{١٤}

وقد فسر السيرافي معنى الاستكراه قائلاً : " و معنى ذلك أن يسألهم سائل ، فيقول : كيف تجمعون (فَرَزْدَقًا ، و جَرْدَحًا^{١٥}) ؟ أو ما أشبه ذلك ، فربما جمعوه على قياس التّصغير ، في مثل (سَفَرَجَل ، و فَرَزْدَق) ، و ربما جمعوه بالواو والثّون ، أو غير ذلك " .^{١٦}

وإنما تحامت العرب تكسير الخماسي ؛ " لإفراطه في الثّقَل بطوليه ، وكثرة حروفه ، و بُعْده عن المثال المعتدل ، و هو الثلاثي ، و تكسيّره يزيّده ثِقَلًا بزيادة ألف الجمع ، فكَرِهوا تكسيّره لذلك " .^{١٧} ، فهو مستثقل في حال إفراده ، فإذا جُمع " زاد استثقالاً إن بقيت حروفه ، أو أُخِلَّ به إن حُذِف منه " .^{١٨} ، و لهذا رجّحوا حذف الزائد الذي لا يُخْرِجُكَ إلى حذف غيره ؛ لكيلا يُخَلَّ بالبنية على ما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وكما أن تكسيّره مُستَكْرَ ، فتصغيره كذلك^{١٩} ؛ لأنهما من وادٍ واحد ، كما مرّ آنفاً .

والذي يظهر أن استكراه تكسيّره ليس كاستكراه تصغيره ، و هذا ما يُفهِم من تفسير السيرافي السابق للاستكراه ، و هو ما ذكره ابن ولاد صريحاً في قوله : " إنهم لا يجمعون بنات الخمسة البتّة ، و إنما هذا شيء قاسه النحويون " .^{٢٠} ، لأنّ لهم عن تكسيّره مندوحة بجمعه جمعاً سالماً .

ويقول ابن جني : " وتقول في تحقير (جَرْدَحِل) : (جَرْدِيح) ، و كذلك إن استكراهته على التّكسير (جَرادِح) " .^{٢١} ، و ممّا يؤكّد أن العرب لا تُكسِرُ الخماسي أن سيبويه استدلّ على أن الثّاء في (عَنكَبوت ، و تَحْرِبوت^{٢٢}) ، و الثّون في (منجنيق) زائدتان بتكسيّرهم إياها للجمع ، و حذفها^{٢٣} ، فلو كانت الثّاء أصلاً ، والكلمة بها خماسيّة لما كسروها .

وقال في موضع آخر مُعلِّقاً على قول العرب : (ضَمَامُحْ ، وَبَرَارُهُ) في جمع (ضَمَحَمَحْ ، وَبَرَهْرَهْ)^{٢٤} : " فلو كانت بمنزلة (سقرجل) لم يكسروها للجمع ، ولم يحذفوا منها ؛ لأنهم يكرهون أن يحذفوا ما هو من نفس الحرف ، ألا تراهم لم يفعلوا ذلك ببنات الخمسة ، وفؤوا إلى غير ذلك حين أرادوا أن يجمعوا " .^{٢٥}

كما يفهم من قول سيبويه أن ما كان خماسياً بالزيادة ، و ما جاوز الخمسة من مزيد الثلاثي ، و الرباعي فإنه يكسر بلا استكراه ؛ لأنه لا يترتب على تكسيه حذف أصل .

المسألة الثالثة : عدد المرجحات :

الخماسي . و هذا ما قصدته في بحثي . إما أن تكون جميع حروفه أصلية ، ك (سَفَرْجَلْ ، وَجَحْمَرِشْ)^{٢٦} ، و إما أن يكون خماسياً بالزيادة على الثلاثي ، ك (منطلق) ، أو على الرباعي ، ك (مُدَحْرَج) ، و أما ما جاوز الخماسي فإنه لا يجاوز إلا بالزيادة على الثلاثي ، ك (مستخرج ، و اغديدان) ، أو الرباعي ك (مُتَدَحْرَج ، و احرنجام) ، أو الخماسي ك (عَضْرَفُوطْ ، وَ قَبْعَثْرَى) .^{٢٧}

فإذا صغرت شيئاً من ذلك ، أو ما ماثله فلا بد من حذف حرف ، أو أكثر بشرطه ؛ لأن أقصى صيغ التصغير (فُعَيْلٌ ، وَ فَعَيْعِلٌ) ، و كذا إن كسرتة .

وقد ذكر العلماء من المرجحات ما يرجح حذف بعض الحروف دون غيرها ، و تفاوتوا في عددها ، فالمتقدمون منهم كسيبويه ، و المبرِّد ، و ابن السراج ذكروا طرفاً منها مكثفين أحياناً بالتمثيل دون التعليل ، و التوضيح ، أو معللين بحمل التصغير على التَّكْسِيرِ ، أو العكس ، أو بأنه ليس في الكلام (مفاعلٌ ، أو مفاعِلٌ ، ...) ، مصرحين بالمرجح في أحيان أخرى .

ومن المتأخرين من حشد على الحرف الواحد عدداً من المرجحات مع أن أحدها يعني كما سيأتي .

وعدها ابنُ مالك في التَّسهيلِ ثلاثةٌ : مزيةٌ من جهةِ المعنى ، و مزيةٌ من جهةِ اللَّفظ ، و أنَّ يغني حذفُهُ عن حذفِ غيره^{٢٨} ، و تجاوزَ بها في شرحهِ الكافية الشافية السَّخ .^{٢٩}

وحصرَ بعضهم أوجهَ لُتْرجيحٍ في واحدٍ من سبعةِ أمورٍ . " التَّقديم ، و التَّحريك ، و لدلالة على المعنى ، و مقابلةُ الأصول ، و هو كونهُ للإلحاق ، و الخروجُ عن حروف (سألتمونيها) ، و أنَّ لا يؤدي إلى مثلٍ غيرٍ موجودٍ ، و أنَّ لا يؤدي حذفُهُ إلى حذفِ الآخر الذي ساواه في جوازِ الحذف " .^{٣٠}

المبحث الأول : مُرجِّحُ الشَّبهِ بالزَّائدِ .

لحرفُ الذي تتركَّبُ منه الأسماءُ . و هي ما يدخلها التَّصغيرُ ، و التَّكسيرُ قياسًا . قد يكونُ أصلًا ، و قد يكونُ زائدًا ، فإنَّ اقتصرَ في تأليفِ الكلمةِ على حروفِها الأصولُ مُسمَّيتِ الكلمةِ مجرَّدةً ، و إنَّ حامعَ الأصولِ زائدٌ واحدٌ ، أو أكثرُ سُمَّيتِ الكلمةُ مزيدةً .

وقد عدَّ الصُّرفِيُّونَ بعدَ استقراءِ كلامِ لعربِ الأحرفِ التي تقعُ زائدةً لغيرِ تصغيرٍ ، و هي عندَ جمهورِهِم عشرةٌ جمعوها في كلمةٍ (سألتمونيها) .^{٣١}

وهذه الأحرفُ العشرةُ أنفُسُها قد تأتي أصولًا ، فما جاء منها أصلًا فقد أشبهتْ الزائدَ في حقيقتهِ ، أي في مخرجِهِ ، و صفتهِ ، كما أنَّ من حروفِ المعجمِ ما يشبهُها صفةً ، أو مخرجًا .

وعلى ذلكَ فمرجِّحُ الشَّبهِ بالرائدِ إنَّما يتعلَّقُ بالحروفِ الأصولِ ، و لهذا لا يتناولُ إلا الخماسيَّ المجرَّدةً ، أو ما يؤوَلُ إليه بعدَ حذفِ زائدهِ ، أف ما عداهُ منَ المرجَّحاتِ فإنَّه لا تتعلَّقُ إلا بالحروفِ الزوائدِ .

فإذ كانَ الاسمُ خماسيًا مجرَّدًا ، كـ (مَفْزَجِي ، و جِرْدَحْلِي ، و فِرْزَدَقِي) وجبَ عندَ تكسيرِهِ ، أو تصغيرِهِ . خلافًا لمن منعَ ذلكَ أصلًا^{٣٢} . حذفُ أحدِ

حروفه ؛ لأنّ بينهما لا تتلم إلا بذلك ، خلافا لما سمعنا الأخفش من قولهم : (سُفَيْرَجَل)^{٣٣} ، ونُسب جواز عدم الحذف لأهل الكوفة ، واشترط بعضهم عند عدم الحذف أن يشكّن ما قبل الآخر^{٣٤} ، وهو القياس عند الخليل حيث ذكر ، فقد نقل سيبويه عنه قوله : " لو كنت محققا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض التحوّيل لقلت : (سُفَيْرَجَل) كما ترى ، حتّى يصير بزنة (دُنَيْيِر) ، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب " .^{٣٥}

والأولى حيث ذكر . أي عند الحذف . حذف الخامس ، وهو القياس ، قال سيبويه : " فهو لا يرأل في سهولة حتى يبلغ الخامس ، ثم يرتدع ، فإنما حذف الذي ارتدع عنه حيث أشبه حروف الروائد ، لأنه منتهى التحقير ، وهو الذي يمسح المجاوزة " ^{٣٦} ، فيقال (سُفَيْرَج ، وسَفَارَج ، وجُرَيْدَج ، وجِرَادَج) بحذف للام منهما ، و (فُرَيْزَد ، وفَرَزَد) بحذف الفاف .

وكذا لو كان خماسيا مزيدا ، فإنه يعامل معاملة المجزوء بعد حذف رائده ، فتحذف آخره ، فيقال في (فُعَيْرِي ، و غَضِرُوط) بعد حذف الألف ، والواو : (فُنَيْعُ ، وقاعُ ، و غَضِرُف ، و غَضَارُف)

وقد علل أبو علي لفارسي حين سأله تلميذه ابن جني : هلا حَقَرُوا (سَفَيْرَجَل) ، وكَسَرُوهُ ولم يحذفوا من آخره شيئا ؟ قائلا " لم يحذف ذلك ، لأنّ التحقير والتكسير ضرب من التصريف ، وأصل التصريف للأفعال ، لأنها بالروائد " حَقَرُ ، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يكسروا نحو (سَمَيْرَجَل) ، ولا حَقَرُوا إلا بحذف حرف ، ليصير إلى باب (دَخَرَج) فيمكن فيه التصريف " .^{٣٧}

ونقل عن بعضهم ، " و ذلك شاذ قليل " ^{٣٨} أنهم يحذفون ما قبل الآخر من أشبه لزائد . إما في حقيقة الحرف بكونه من لمط حروف الزيادة العشرة المجموعة في قولهم : (سألتُمونها) ، وإما في مخرجه ، فقال في (فَرَزْدَق) : (فُرَيْزَق) بحذف الدال ، " لأنّ الدال تشبه التاء ، والتاء من حروف الزيادة . والدال من موضعها ، فلما كان أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحسن إليه ؛ إذ أشبهت حرف الزيادة ، وصارت عنده بمنزلة الزيادة " ^{٣٩} ، وفي (خَدَرْتَق)^{٤٠}

المجزود ، و (قَدْغَمِي ^{٤١}) المزيّد . (حُذِيرُق ، و قُذِيْعَل) فحذف السور ، و الميم ، لأنهما أشبهتا حرفي زائدي في حقيقتيهما . ^{٤٢}

وفي (المقتضب) ما يفيد أن المبرّذ بوحب حذف الخامس ، و جعل ما قبل من (فرازق ، و فُرْزِق) يحري مجرى الغلط لئلا يتعدى به اللفظة المسموعة ، و أنه ليس بالجيد ^{٤٣} ، و قد تابع المبرّذ على هذا غيره . ^{٤٤}

على أن هناك من يفرق بين ما هو من حروف الزيادة و ما يشبهها ، يقول الشاطبي : " و على كل حال فحذف ما قبل الآخر قليل ، و هو أقل من حذف الآخر على كل حال ، و حذف ما قبل الآخر إن كان من حروف الزيادة أولى منه ، إن كان يشبهها ، و لم يته الناظم على هذا الترتيب ... مع أنهم غير متساوين في الحواز " ^{٤٥}

فإن لم يشبه ما قبل الآخر الزائد في حقيقته ، أو في محرجه لم يُحذف . فلا يجوز أن يقال في (مَفْرَجِي) : (مُفْرَجِي) و نُقل حوارته عن لكوفيين . والصحيح أنه لا يجوز في تصغير ، و لا تكسير . ^{٤٦}

وقد بُدِّد التّرجيح بالشّبه أن يكون الحرف المشابه قريباً من الطرف لبتّرجيح حذفه ^{٤٧} ، لأن من أصولهم أن ينحط لفرع عن الأصل ، فحذف الشّيه بالزائد محمول على حذف الزائد أين وقع ، فخطأ باسّراط القرب من الطرف ، و لهذا " لا يجوز في (جَحْمَرِي) حذف الميم ، و إن كانت تُزاد ^{٤٨} ، و نقل الرّمحشري أن منهم من يقول : (جَحْمَرِي) . و تُسبب للكوفيين ، و الأخفش ^{٤٩} . فيحذف الزائد أين كان ، و تُسبب لهم جواز (خدائق ، و فردق) ^{٥٠} ، وهو أبعد ، و ما أجاروه في (جَحْمَرِي) " لا سماع معهم ، و القياس يأبى ذلك ^{٥١} ، وهو وهم على ما نص عليه السّير في ، و الأندلسي ^{٥٢} ، و قال ابن يعيش : " وليس بصحيح ، و أظنه سهو " ^{٥٣} . و تبع الرّمحشري في ذلك الموصلي ، و قال به لحاربردي في التّصغير ^{٥٤} ، و منعه في التّكسير . ^{٥٥}

قال الأندلسي نقلاً عن أبي البقاء " الذي عليه العلماء أن (قرزذقا) يحور فيه حذف القاف وإبقاء الدال ، وهو القياس ، وقد يحور عكسه ... وأما (جخمرش) فلا خلاف بينهم فيما علمناه بعد البحث التام عليه ، و تشع المظان أنه لا يحذف إلا لثنتين ؛ لأن الراء التي هي مجاورة للطرف لا تحذف ؛ إذ ليست من حروف الزيادة ، والذي قال الرمخشري من حذف الميم بعيداً جداً سماعاً ، وقياساً .^{٥٧}

على أن أب حيان لم يترك ما نسب للكوفيين ، و الأخفش من جواز حذف الأصلي وإن كان ثانياً ، بل علل له قائلا . " و كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل ؛ إذ تحر ألف الجمع محلها ، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كلٍ منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب " .^{٥٨}

وقد أيضاً . حذف الرابع المشبه الزائد عند بعضهم كابن عصفور بـ " ألا يكون لحرف الأخير من حروف الزيادة نحو (شمرذل) " ، فبك تقول في تصغيره : (شمرذ) و تحذف اللام " ، و ما قاله ابن عصفور " له وجه من القياس إن ساعده عليه السماع " ، وجعل لأزهري ذلك ممّا لا خلاف فيه قائلاً : " فإن أشبهه . أي الخامس . تعين حذفه قولاً واحداً نحو (قدغمل) ، فتقول في جمعه : (قداعم) " ، و ليس الأمر كما قال (عفا الله عنه) ، فقد أجاز سيبويه فيه " (قديعم) ، و (قديعل) في من قال : (قرزق) كأنك حقرت (قدعل) " .^{٥٩}

وقد تحصل ممّا سبق أن في تكسير الخماسي مجرداً ومزجداً ، و تصغيره ستة أوجه ، وفق الترتيب التالي :

١ - أن يحذف الخامس مطبقاً سواء كان ما قبله يشبه الزائد أم لم يشبهه ، وهو أعلى ، وأقيس ، و أوجب المبرّد .

٢ - أن يحذف ما قبل الآخر إن أشبه الزائد سواء كان الآخر يشبه الزائد أم لم يشبهه . وهو قليل شاذ ، و إلى جوارزه ذهب جمهور النحاة ، و قصره المبرّد على المسموع ، و فرق الشاطبي بين ما أشبه الزائد في حقيقة الحرف ، و ما أشبهه في المخرج أو الصفة . فجعل الأول أولى

- أن يُحذف الآخر إذا كان من حروف الزيادة ، وإن كان ما قبله يشبه الزائد، فيكون حذف الآخر حينئذٍ راجحاً ، وحذف ما قبله مرجوحاً ، وأوجه ابن عصفور ، وليس بواجب ، وإن كان للترجيح وجه ، وهو غلبة المرجحين : التطرف ، والشبه بالزائد للمرجح الواحد .

- أن يُحذف الشبيه بالزائد أين كان ، قاله الزمخشري ، وتبعه بعض شراح (المفصل) ، ونسب للكوفيين والأخفش ، وهم القائل به .

- أن يُحذف ما قبل الآخر مطلقاً ، أشبه الزائد أم لم يشبهه ؟

- ألا يحذف من الحماسي شيء .

المنبحث الثاني : مرجح الزيادة

بما يترجح به الحذف الزيادة ، وقد سبق الإشارة في صدر المبحث الأول إلى أحرف الزيادة ، و رأي الجمهور في عدتها ، هذا استوجب التكسير ، أو التصغير حذف بعض الحروف كان حذف الزائد أولى ، إذ ليس له حُرمة الأصل . فيحذف كل ما زيد على الرباعي الأصول^{٦٥} حذفاً مطلقاً " سواء أكان زائداً واحداً أم أكثر من ذلك، و سواء أكان في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها ، و سواء أكان حرف لين أم غيره إلا إذا كان الزائد حرف لين قبل الآخر فإنك لا تحذفه " ^{٦٥}، و سواء أكان ذلك لمعنى أم لمحرد الزيادة ، أم للإلحاق ، فتقول في (حخنفس)^{٦٦} ، ومُدْخِرَج ، ومُقْشَعِر ، و بَزْدَرَاب ^{٦٧}) (خُخَيْمَلْ و خُخَافِلْ ، و دُخَيْرَجْ و دُخَارِجْ ، و قُشَيْعِرْ و قُشَاعِرْ ، و بُزَيْدَرْ و بَزَادِرْ) ، و لا فرق في الحذف بين ما كان من حروف (سألتمويه) ، و ما كان بتكرار حرف أصلي ، و شد قولهم في تصغير (عُنْكَوَت) ، و تكسيره . (عُنْكِيتْ ، و عُنَاكِيتْ) بترك حذف زائدي الرباعي فيما حكاه الأصمعي^{٦٨} .

وتقول في (شملال، وكزسوع) ^{٧٠}: (شمينيل وشماليل، وكزيسيع وكزاسيع)؛ لأن الرائد حرف لين قبل الآخر، فإذا كان أحد الزوائد يمكن أن يكون بيتاً قبل الآخر حذف ما عداه، وأبقينه، فتقول في (خرنجيم) ^{٧١}: (خرنجيم وخراجيم، و"تقول في (عيطموس) ^{٧٢}: (عطيميس)، كما قالوا (عطاميس) لسر إلا، لأنها تنقى واو رابعة، إلا أن يضطر شاعر، كما قال غيلان:

قد قرئت ساداتها الروايسا

والبكرات الفسج العطاميسا ^{٧٣}

وكذلك (عضمور) ^{٧٤}: (عضمير)؛ لأنك لو كسرتها لجمع لقلت: (عضمير) ^{٧٥}.

كما يحذف كذلك كل ما زيد على الخماسي الأصول - ولا تتجاوز الزيادة فيه واحدة ^{٧٦}. يقول سيويه: "واعلم أن كل زائدة لحقت بسبب خمسة تحذفها في التحقير، فإذا صار لاسم خمسة ليست فيه زيادة أجريته مجرى ما ذكرنا من تحقير بندب الخمسة، وذلك قولك في (عصرفوط): (عصيرف)، كأنك حقرت (عصرف) ^{٧٧}."

المنبحث الثالث: مرجح الدلالة على المعنى:

للمعنى شرفه عند العرب، ولهذا كانت العناية به أقوى، يقول ابن جني: "إن العرب - فيما أخذناه عنها، و عرفناه من تصرف مذاهبها - عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها ألفاظها ^{٧٨}، سواء أكان ذلك على مستوى التركيب، فقدّموا من أجله حروف المعاني، وما كان بياناً أهمّ لهم، وهم بيانه أغنى ^{٧٩}، وقدّوا الجمل على قيد ما يروون منها، أم على مستوى النطق ^{٨٠}، فلا غرو حيث تدّ أن يكون المعنى مرجحاً.

و إنما يكون مُرَجَّحًا ما لم يكن في مقابل أصل فإن الأصل يبقى ،
 " فإن حَقُرَتْ ، أو كَسُرَتْ (مُدْخَرَحًا ، أو مُدْخَرَجًا) قلت (دُحِجِرَج) ؛ لأن الميم
 زائدة ، وليس هاهنا من حروف الزيادة غيرها " ^{٧٩} ، وكذا تقول في (مُقَشَّجَر ،
 ومُطْمَن) . (قُشِيعَر و قُشِيعِر ، و طُمَيْش و طُمَيْشِي) ولا بد لك من أن تحذف
 الزائدتين جميعًا ، لأنك لو حذفتهما لم يجيء ما بقي على مثل (فُعِيعِي ،
 ولا (فُعِيعِي) ^{٨٠} ، ولو حذفته غير الميم فسُتْصَطِرُ إلى حذف الأصل ، وإبقاء
 الزائد ، وهو لا يجوزُ باتِّفاق

والحروف التي رُجِّحَتْ للمعنى أربعة : (الميم ، و الهمزة ، و الياء ،
 وألف التأنيث) .

أما (الميم) فقد أبقاه سيبويه في كل ما مثل به ، وإن لم يُبَشِّرْ للمعنى ^{٨١} .
 وأوَّل من صرَّح به المبرد حيث قال " فإن حَقُرَتْ مثل (مُنْطَلِق) قلت : (مُطْلِق) ،
 تحذف التَّوْن ، و لا تحذف الميم ، وإن كانت زائدتين ؛ لأن الميم للمعنى ، ألا ترى
 أنك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كل فاعٍ ، و مفعولٍ ، وتدخل على
 المفعول من الثلاثة ، و اسم الرَّمَان ، و المكان ، و المصدر ، كقولك : سرت
 مسيرًا ، و أدخلته مُدْخَلًا كريمًا ، و هذا مضرب زيد ، و مدخل زيد ^{٨٢} .

و لا فرق بين أن يكون الزائد مع الميم من حروف الزيادة . كما مر . أم
 كان بتكرار حرف أصلي ، كـ (مُحْمَرٍ ، و مُعْشَوْشِب) ، فتقول (مُحْخِمَر و مُحْخَامَر ،
 و مُعْخِشِب و معاشِب) ، ولذا قال ابن هشام : " و يتعين إبقاء الفاضل كالميم مطلقًا " ^{٨٣} ،
 واختلَف في الزائد للإلحاق ، و سيأتي إن شاء الله .

وأضاف بن يعيش مرجحًا آخرَ للميم مع المعنى ، و هو " أن الميم ألزَمُ
 في الزيادة ألا ترى أن التَّوْن و النَّاء ^{٨٤} لا تُردان في الاسم إلا مع الميم ، و قد تُراد
 الميم وحدها في نحو (مُكْرِم ، و مُحْسِن) ، فكانت ألزَمُ من هذه الجهة " ^{٨٥} ،
 وزاد ابن عصفور ، و الشَّاطِئِي التَّقْدُم ، و التَّحْرُك ^{٨٦} .

على أنَّ بعضَهم رجَّح بقاء الميم لمرجِّح آخر غير المعنى ، كتقدُّمها^{٨٧} .
أو اختصاصها بالأسماء^{٨٨} .

وأما (الهمزة و الياء) فقد قالَ فيهما ابنُ مالك (رحمه الله) :

والميمُ أولى من سواهُ بالقاءِ و الهمزُ و الياءُ مثلهُ إن سبَقا

فيقالُ في تصغير (أَلْنَدِيْ ، و يَلْنَدِيْ ، و أَرْنَدِيْ ، و يَرْنَدِيْ)^{٨٩} : (أَلْيَدُ ، و يَلْيَدُ ،
و أَرْيَدِيْ ، و يَرْيَدِيْ) ، و كذا تُكسَّرُ بحذفِ السُّوْبِ ، و بقاءِ الهمزة ، و الياءِ قولاً
واحداً^{٩٠} .

ولم يُعلَّلْ سبويهٌ لذلك ، ولكنه حينَ صَغُرَ (إِسْتَبْرَقَا) على (أُبْتَرِقَ) قالَ -
" صارت الألفُ بمنزلةِ ميم (مُسْتَفْعِلٍ) ، وصارت السينُ ، و التاءُ بمنزلةِ سين
(مُسْتَفْعِي) ، و تائه^{٩١} .

وظاهرٌ تنطيرِ سبويهٍ للألفِ بالميمِ التَّرجيحُ بالتَّصْدُرِ ، أو بالمعنى ، أو بهما
معاً ، و هذا ما علَّلَ به لُحَاةٌ من بعده . يقولُ السِّيرافيُّ : " و إنما كانَ كذلك ، لأنَّ
الأوائِلَ أقوى من الأعجازِ ، و أمكنُ ، و لأنها تدخلُ للمعني ؛ لأنَّ الميمَ تدخلُ
للفعلِ ، و المفعولِ ، و الهمزةُ ، و الياءُ يدخلانِ في أوَّلِ الفعلِ المصارعِ للمتكلمِ .
و الغائبِ ، كقولِكَ : (أَذْهَبُ ، و يَنْهَبُ) " ^{٩٢}

فليس التَّصْدُرُ . و هو الَّذي عبَّرَ عنه ابنُ مالكٍ بالشُّقِ . هو المَرْحَحُ وحدهُ ،
بَلْ ظَهَرَةُ الدَّلالةِ على المعنى ، و الَّذي يدلُّ " على تمكُّنِ الرِّيادةِ إذ وقعتْ أولاً هي
الدَّلالةُ على لمعنى تركُّهم صرف (أحمدُ ، و أرملُ ، و أرملُ ، و تَنْصَبُ ، و برحس)
معرفةً ؛ لأنَّ هذه الزَّوائِدُ في أوائلِ لأسماءٍ وقعتْ موقعُ ما هو أَعَدُّ منها في ذلك
الموضع ، وهي حروفُ المضارعةِ " ^{٩٣}

وأما (أَلِفُ التَّائِيثِ) فَإِنَّ كانتْ في مقبَلِ زائِدٍ لم تكنْ زِيدَتُهُ بتكرارِ حرفِ
أَصْلِيٍّ ، و لا لغرضِ الإلحاقِ ، كـ (حُبَّازِي) جازَ حذفُها ، أو حذفُ الزَّائِدِ قبلُها ،
فيقالُ : (حُبِّيْزُ) ، أو (حُبِّيْزِي) ^{٩٤} ، و كذا يُكسَّرُ قيساً . و لم يقولوا به .

(حَائِزٌ ، وَ حَبَارَى ، أَوْ حَبَرٍ)^{٩٥} ، وَ حَذَفَ الرَّائِدَ أَقْبَسَ عِنْدَ الْمَرْدِ ، وَ ابْنُ عَصْفُورٍ ؛
لأنَّ الألفَ الأولى رتدةً لغير معنى إلا للمدِّ ، وَ لَأَلْفُ الْآخِرَةِ لِلتَّائِيثِ^{٩٦} ، وَ اخْتَارَهُ
ابْنُ السَّرَاجِ .^{٩٧}

قلتُ : يُسْتَأْنَسُ لِحُكْمِ الْمَرْدِ ، وَ مَنْ وَ فقهه بأنَّ أب عمرو ' كان يقولُ :
(حُبْرَةٌ) ، وَ يجعلُ الهاءَ بدلًا من الألفِ التي كانتُ للتَّائِيثِ^{٩٨} ، فكأنَّهُ أرادَ
المحافظةَ على معنى التَّائِيثِ ، وَ بقاءَ حرفِهِ أولى من حذفِهِ ، وَ حَلَبَ احِرَ غَيْرِهِ .
ولعلَّ سيبويه إنما خيَّرَ هو وَ مَنْ تبعَهُ لما يلي :

- أنَّ الحذفَ قد أُلِفَ فيها ، فإنَّها تُحذفُ خامسةً فصاعداً في التَّكْسِيرِ ،
وَ الإِضَافَةِ ، فبما غَلَبَ عَلَيْهَا شِبْهُ الزِّيَادَةِ الَّتِي لَيْسَتْ لِمَعْنَى فِي هَدْيِ الْمَوْصِعِينَ
بأنَّ حُذِفَتْ ، كما حُذِفَتْ الزِّيَادَةُ لغير معنى ، وَ أَجْرِي الْأَصْلُ فِيهِ أَيْضًا مُجْرَى الرَّائِدِ
بِدلالة حذْفِهِمْ لَهَا . كحذْفِهِم الزِّيَادَةَ . مِنْ (مُزَامَى) فِي الإِضَافَةِ جازَ أَيْضًا مُعَدِّلُهَا
بِالزِّيَادَةِ الَّتِي لَيْسَتْ لِمَعْنَى فِي أَنْ تَكُونَ فِي حَذْفِهَا ، وَ يُبْنِئُ بِاخْتِيَارِ^{٩٩} .

- أنَّ التَّائِيثَ قد لا يَحْتَاجُ إِلَى عِلَامَةٍ لِيُذَلَّ عَلَيْهِ ، بَلْ مَا حَادَ مِنْهُ بِغَيْرِ
عِلَامَةٍ فِي أَسمَاءِ الْأَجْنَسِ أَكْثَرُ مِمَّا جَاءَ بِعِلَامَةٍ ، قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ^{١٠٠} .
- نَظَرُهَا وَاقِعَةً طَرَفًا ، وَ الْأَطْرَافَ . كما هو من أصولِهِمْ . محلُّ التَّغْيِيرِ .

وَإِنْ كُنْتُ فِي مَقَابِلِ زَائِدٍ مُكْرَّرٍ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِي حُذِفَتْ دُونَ تَخْمِيرِ ،
كَ (الْعَبْدَى)^{١٠١} ، فَتَقُولُ (غَبِيْدٌ) ؛ " لِأَنَّ إِحْدَى الدَّالِّينِ وَإِنْ كَانَتْ زَيْدَةً إِلَّا أَنَّهَا
تَصْعِيفُ الْحَرْفِ لِأَصْلِي ، فَتَحْصُصُ مِنَ الْحَدْفِ بِذَلِكَ ، وَبِكونِهَا لَيْسَتْ مِنْ
حُرُوفِ (الْيَوْمِ تَنْسَاءُ) ، وَبِكونِهَا لَيْسَتْ فِي الطَّرَفِ ، بِخِلَافِ أَلِفِ التَّائِيثِ ، فَإِنَّهَا
عَارِيَةٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ " .^{١٠٢}

وَكَذَا يَلْزَمُ حَذْفُهَا إِنْ قَابِلَتْ مُلْحَقًا ، ك (عَرْضَى)^{١٠٣} ، " فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا
(عَرِيضٌ) ؛ لِأَنَّ الثُّنُونَ أَلْحَقَتْ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ ، وَ جَاءَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ لِلتَّائِيثِ ،
فَصَارَتْ لثُنُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَلَمْ تَحْذَفْ ، وَ أَوْجِبَتْ الْحَدْفَ
بِالْأَلْفِ " .^{١٠٤}

المبحث الرابع : مُرَجِّحُ الإِلْحَاقِ

عرّف الجَرِيدِيُّ الإِلْحَاقَ بقوله : ' جَعَلَ مِثَالٍ عَلَى مِثَالٍ أَزِيدَ مِنْهُ ... بِعَمَلٍ مُعَامَتِهِ فِي التَّصْغِيرِ ، وَالتَّكْسِيرِ ، وَغَيْرِهِمَا ، فَنَحْوُ (قَرَدَدٌ) - وَهُوَ الْمَكْدُ الْعَبِيْطُ - مُلْحَقٌ - (جَعْفَرٌ) ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : (قَرَادُدٌ ، وَ قُرَيْدَدٌ) ، كَمَا قَالُوا : (جَعَاْفَرٌ ، وَ جُعَيْنِفَرٌ) " ١٥ ' ، وَهُوَ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، فَالْحَرْفُ الْمُلْحَقُ لَا يَطْرُدُ فِي إِفَادَةٍ مَعْنَى إِنْ أَفَدَهُ ، وَإِنَّمَا دَخَلَ الْأَلْفَاظُ الْمُلْحَقَةُ لِضَرْبٍ مِنَ التَّوَشُّعِ فِي اللَّغَةِ ، وَرَبَّمَا اخْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ التَّرْكِيبِ فِي شَيْءٍ ، أَوْ سَجِعَ ، فَتَلَحَّقَ ذَوَاتُ الثَّلَاثَةِ بِذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ وَ الْخَمْسَةِ ، وَ ذَوَاتُ الْأَرْبَعَةِ بِذَوَاتِ الْخَمْسَةِ . " ١٦

ولِلإِلْحَاقِ أَصُولٌ وَ قَوَانِينُ يُرْجَعُ إِلَيْهَا ، وَ يُفَسَّرُ بِهَا ، فَمِنْهَا : التَّلَوُّحُ فِيهِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ سَيُوبِيهِ فِي قَوْلِهِ : " وَمَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا زِيَادَةٌ وَاحِدَةٌ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ الْأَرْبَعَةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ بِزِيَادَةِ أُخْرَى عَلَى مِثَالِ (جَحْفَلٍ) مُلْحَقٌ بِالْخَمْسَةِ ، كَمَا أُلْحِقَ بِالْخَمْسَةِ الَّذِي هُوَ مُلْحَقٌ بِهِ ؛ وَذَلِكَ إِذَا طَرَحْتَ إِحْدَى الزَّيْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَلَغَ بِهِمَا مِثَالُ (جَحْفَلٍ) ، فَكَانَ مَا يَبْقَى يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْأَسْمِ ، وَالْفِعْلِ " . " ١٧

فَوَلَحَقَ الثَّلَاثِيَّ بِالْخَمَاسِيِّ إِذْ كَانَ يَكُونُ عَلَى ضَرِيحَيْنِ

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَلْحَقَ بِذَوَاتِ الْخَمْسَةِ بِزَيَادَتَيْنِ تَتَحَقَّنُهُ مَعًا .

الثَّانِي . أَنْ تُلْحَقَهُ زِيَادَةٌ تُلْحَقُهُ بِذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ ، ثُمَّ تُلْحَقَهُ زِيَادَةٌ أُخْرَى تُلْحَقُهُ بِذَوَاتِ الْخَمْسَةِ ، وَأَمَّا زِيَادَةُ ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ لَزِيَادَةً لِأُخْرَى بَقِيَ بِالزِّيَادَةِ الْأُولَى عَلَى مِثَالٍ مِنْ أَمْثَلَةِ الرُّبَاعِيِّ ، وَ ذَلِكَ نَحْوُ (عَفْجَجَج) " ١٨ ' ، فَإِنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ الثَّوْنَ صَارَ إِلَى (عَفْجَح) ، فَيَكُونُ مُلْحَقًا بِ (جَعْفَرٍ) ، بِحِلَافِ (عَفْئُئَل) " ١٩ ' ، فَإِنَّهُ " لَمْ يَكُنْ مُلْحَقًا بِبَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ ، لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْوَاوَ خَالَفَ الْفِعْلُ فِعْلَ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ ، وَ كَذَلِكَ (حَبْرَبَر) " ٢٠ ' ، وَ ضَمُّ مَخْمَخٍ " ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الزِّيَادَةَ الْأُخْرَى ، وَهِيَ الزَّاءُ لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ مَا بَقِيَ عَلَى مِثَالِ فِعْلِ الْأَرْبَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ (حَبْرَب) " ٢١

فيذا حُذِفَ الحاذِفُ بينَ مُلْحَقٍ ، و أصلي . و ذلك في الرُّباعِيِّ المُلْحَقِ
بالخماسِيِّ . و جب حذف حرف الإلحاق بإجماع ؛ إذ لم أقف على من خالف إلا
شدودًا ، قال المبرِّدُ : " واعلم أنه إذا كانت في ذوات الأربعة زائدة يبلغ بها الخمسة
في العدد بإلحاق ، أو غير إلحاق فإن تلك الزائدة تُحذف في التَّصْغِيرِ " ^{١١٢} ، فتقول
في (جَحْفَلٍ ، و حَبْوَكِرٍ ^{١١٣} ، و قُرَيْشٍ ^{١١٤}) . (جُحَيْفِلٌ و جَحَافِلٌ ، و حَيْبَكِرٌ
و حَبَاكِرٌ ، و قُرَيْشٌ و قَرَشِشٌ) ، لا " إذا كان المزيد للإلحاق حرف لين رابعاً في
الخماسيِّ ، فإنه يقلب ياءً ، كـ (كَنَاهِرٍ) في جمع (كَنَهَوْرٍ) ^{١١٥} . " ^{١١٦}

و شدت . في الطاهر . عن هذا الأصل . فيما وقعت عليه . لعظمتان :

أحدهما : (عَشَاوِرُ) جمع (عَشَوْرَنٍ) ^{١١٨} ، فالواو عند سيبويه زائدة
للإلحاق ، و الثَّوْنُ أصلٌ ^{١١٩} ، و كان القياس أن تُجمع على (عَشَاوِرَنٍ) ، و جاء في
(لسانِ لعرب) : " و جمع (العَشَوْرَن) : (عَشَاوِرُ) .. ، و يجوز أن يُجمع (عَشَوْرَنُ)
على (عَشَاوِرَن) ، بالثَّوْنِ " ^{١٢٠} ، و ذكرَ بنُ جنِي في قولِ الشَّماخِ بنِ
ضِرارٍ :

خَذَاها مِنَ الصَّيْدَاءِ نَغْلًا طَرَفُها خَوامي الكُرْعِ المؤيِّداتِ العَشَاوِرُ ^{١٢١}
" أنه تكسیرُ (عَشَوْرَن) ، فحذف الثَّوْنُ ؛ لَشَبْهَها بِالزَّائِدِ . ، وإن كانت
عندنا أصلاً " ^{١٢٢}

وقد أكرَّ أبو العباس المبرِّدُ على سيبويه زعمه أصالة لثَّوْنٍ ، فلو كان كما
قال لما جازَ في البيتِ إلا (العَشَوْرَنُ) ^{١٢٣}

على أن بعض معاجم اللغة تذكر أصلين مختلفين هما :

(ع ش ز) ، و منه (العَشَوْرُ) ، و تستدلُّ أحياناً على حمعه بيتُ الشَّماخِ
السَّابِقُ ، و قد تذكر تحتَ (العَشَوْرَن) مُبْتَهًةً على زيادةِ الثَّوْنِ .

والأصلُ الآخرُ : (ع ش ز ن) ، و منه (العَشَوْرَنُ) ، و قد تنصَّ عسي أن
جمعة (العَشَاوِرُ) ، و معنى اللَّفْظَيْنِ واحدٌ . ^{١٢٤}

والذي أميل إليه لرفع الوهم ، و دفع التوهم ، و طرد الباب بحذف الزائد ، و إبقاء حرف الإلحاق لالتزم بجمع (العشور) على (العشاويز) ، و جمع (العشورين) على (لعشازين) ، و أن ما جاء في الشعر محمول على ذلك ، و لا داعي للقول بالضرورة ، و أن ما نصت عليه بعض المعاجم من جمع (العشورين) على (العشاويز) إن لم يكن وهما أذاهم إليه قد خل الأصلين ، فإن قائله استغنى بجمع أحدهما عن جمع الآخر ، و الاستغناء باب واسع في العريضة

واللمظة الأخرى: (الخفافق) في جمع (الخففيق) الملحقة بـ (سلسبي) بزيادتي النون و التضعيف^{١٢٥} ، فقد ذكر ابن جني في (باب في غلبة الزائد للأصلي) بعد أن أورد قول الزجاج :

بني عقييل ما ذه الخفافق !

المال هذي و النساء طالق

أن " (الخفافق) جمع (خففيق) ^{١٢٦} ، والنون زائدة ، والقاف الأولى عند الخليل هي الزائدة ، و الثانية هي الأصل ، و هي المحذوفة ... ، و النون ، والقاف جميعاً لمعنى واحد ، و هو الإلحاق " ^{١٢٧}

قلت : أمّا ما نسبة إلى الخليل من أن أول الحرفين المضعفين للإلحاق هو الزائد^{١٢٨} فالخليل مازع فيه ، فقد قيل . إن الذي مهما هو الزائد ، و هو قول يونس ، و لو ذهب مذهب الخليل في ذلك فإن الشاعر إنما حذف القاف الأولى الزائدة عند الخليل ، و كان لقياس : (الخفافق) ، و غاية ما في الأمر أنه حذف الياء ضرورة ، و إذا تطرق إلى الدليل لاحتمال بطل به الاستدلال .

وإذا كان أحد الزائدين للإلحاق ، و الآخر للزيادة المجردة ، حذف الزائد وأقيمت ما هو للإلحاق ، قال المبرّد : " اعلم أن ذوات الثلاثة إذا لحقتها زائدتان مستويتان ، فأنت في الحذف بالخيار ، أيهما شئت حذفته ، فإن كانت إحداها ملحقة لم يجز حذفها ، وحذفت الأخرى ، لأن الملحقة كالأصلي " ^{١٢٩} ، فتقول في

(قُمارِص ، و ذَلَامِص)^{١٣١} : (قُمِيرِص ، و قَمَارِص) ، و (ذُلِيمِص ، و ذَلَامِص) ،
 " تُحذَفُ الألف ، و تبقى الميم ، لأنها مُلْحَقَةٌ بـ (عُدَافِر)^{١٣٢} بخلاف الألف^{١٣٣} .
 و ذلك ' قولُ العرب ، و قولُ الحلبي " .^{١٣٤}

و كانَ قياسُ ذلك أن تُحَقَّرَ (ثمانية ، و علانية) بحذف الألف ، وإثبات
 الياء ؛ لأنَّ الياءَ للإلحاق^{١٣٥} ، و الألفُ زائدةٌ ، قالَ المبرِّدُ : اعلم أنَّكَ إذا حَقَرْتَ
 (ثمانية ، و علانية) ، فإنَّ أقيسَ ذلك ، و أجودُهُ أن تقولَ : (ثُمْنِيَّةٌ ، و عُيْنِيَّةٌ) ؛
 وذلك ؛ لأنَّ الياءَ فيهما مُلْحَقَةٌ واقعةٌ في موقعِ المتحرِّكِ ، و الألفُ غيرُ مُلْحَقَةٌ . . .
 وقد أجازوا (ثُمْنِيَّةٌ ، و عُيْنِيَّةٌ) ، و احتجُّوا بأنَّهما زائدتان ، و قلوا : الأولى و إنَّ لم
 تكن مُلْحَقَةٌ فهي بعيدةٌ من الطرف . و هو وجه رديٌّ " .^{١٣٦}

وقد استشكلَ محمدٌ عظيمه (رحمه الله) - و هو مشككٌ - أن يكونَ نحوُ
 (ثمانية ، و علانية) مُلْحَقًا ، و المعروفُ أن بناءَ (فعَالِل ، و فعَالِلَةٌ) مختصٌّ
 بالجمع ، فلا يكونَ مثلهُ في لمفرداتٍ ، و ما أظنُّ أحدًا يستسيغُ إلحاقَ المفردِ
 بالجمع ، و ما فائدةُ الإلحاقِ حينئذٍ ؟ و رجَّحَ أنَّ الزيادةَ فيهما للتكثيرِ^{١٣٧} ،
 و صحَّحه الدكتورُ ناصرُ حسين علي . لأنَّ الحرفَ الزائدَ للإلحاقِ لا يتغيَّرُ و لا
 يسقطُ في تصاريِفِ الكلمةِ ، و قد قيلَ : (ثَمَانٍ) .^{١٣٨}

و إذ كانَ الحرفانِ زيدا للإلحاقِ معًا ، و لا مزيةَ لأحدهما على الآخرِ
 حذفتَ أيُّهما شئتَ ، كـ (حَبَطَى)^{١٣٩} ، فتقولُ : (حَبِنَطٌ ، و حَبِنَطٌ) إذا حذفتَ
 الألفَ ، و (حَنِيطٌ ، و حَبَاطٌ) إنَّ حذفتَ التَّوَنَ ؛ " لأنَّهما زائدتانِ ألْحَقَتَا الثلاثةَ يساءَ
 الخمسةَ ، و كلاهما بمنزلةِ ما هو منُ نفيسِ الحرفِ ، فليسَ واحدةُ الحذفِ ألزَمُ لها
 منه للأخرى " ^{١٤٠} ، و كذا يُقالُ في (كَوَالِي)^{١٤١} ؛ لأنَّهما - أعني الواوُ ، و اللامُ
 الثانيةُ - تساويا في الإلحاقِ .

فإنَّ كانَ الحرفانِ المُلْحَقانِ زيدَ أحدهما بعدَ الآخرِ حُذِفَ المتأخِّرُ في
 الزيادةِ ، كـ (عَفْئَحَجٍ) ، فـ " تحذفُ التَّوَنُ ، و لا تحذفُ مِنَ اللامينِ " ^{١٤٢} ، قالَ

السير في شارحاً . " و لم يحيز في (عَفْجَج) كما خيز في (كَوَالِل) ؛ لأنه قدّر في (عَفْجَج) أنه ألحق أولاً بريادة الجيم - (جَعْفَر) ، ثم دخله الهمزة فالحقنة ر (سفرخل) " ^{١١٢} ، ومثله (خَفِيدٌ) ^{١١٣} ، فيقال : (خَفِيدٌ ، و خَفَادٌ)

وعلل بن مالك برجحان الجيم بأنها قد ضاهت الأصل من وجهين : أنها تصعيف أصل وليست من حروف الزيادة . وأنها بإراء اللام من (سفرخل) ، بحلاف (كَوَالِل) الذي كفاً فيها ضعف الأصل تحرك الواو ، واتصاله بالأول . ^{١١٤}

قلت : عنة السيرافي أحكم ؛ لفك ، وإلا لقال : (عَفْجَج) ، كما قيل في (أَلْتَدِد) . و همزة ، و نونه زيدا للإلحاق مع : (أَلْتَدِد) ؛ لزوال الإلحاق بحذف نونه ، و لله أعلم .

ولما علل به ابن مالك يمكن القول بأنه إذا كان أحد المُلحقين المَدِين زيدا مع مكرراً عن أصل وحب إثباته ، و حذف الآخر ، كـ (عَثُول ، و عَثُولٌ) ^{١١٥} ، فيقال : (عَثِيلٌ و عَثَائِلٌ ، و عَثِيلٌ و عَثَائِلٌ) ^{١١٦} . و في (رَوَزِك) إن صح أنه (فَعْنَل) ^{١١٧} . (رَوَزِك) .

ولهذا أوجب المسرد قياساً أن يقال . (عَثِيلٌ) في (عَثُولٌ) ^{١١٨} ، وأوجب الخليل ، وسيبويه سماعاً أن يقال (عَثِيلٌ ، و عَثُولٌ) ، لأن الواو عذة للإلحاق دون اللام ^{١١٩} ، والسماع هو المقدم ، فمتى " جمعت العرب شيئاً فقد كففتك يده " ^{١٢٠}

وإن تفاضل حرف الإلحاق و الميم المتصيرة لمعنى كما في (مُشْحَكِيكٌ) ^{١٢١} ، و مُجَلِبِبٌ (رَجَحَت الميم عند سيبويه ، و حرف الإلحاق عند المسرد ؛ إجماعاً له مجرى الأصل ^{١٢٢} ، ففي (مُقْعَنَسِيَس) ^{١٢٣} ، قال سيبويه : (مُقْعَنَسٌ ، و مُقْعَاسٌ) ، و قال المبرّد و غلطة : (قُعْنَسِسٌ ، و قُعَاسِسٌ) ، و رُحِّحوا قول سيبويه لدلالة الميم على المعنى . و نصدها ، وليس في السير سوى الإلحاق مع تطرفها إن كانت الرائدة هي لثنية ، أو قريها من لطرف إن كانت هي الأولى . ^{١٢٤}

المبحث الخامس : مُرَجِّحُ حَذْمِ النَّظِيرِ

التَّصْغِيرُ بناءٌ عَرْضٌ على نية المكثّر ، ولهذا لا " يلزمتنا متى حذفنا زائداً أنْ يُبْقِيَ الباقي على مثالٍ معروفٍ مِنَ الأسماء " . ولو وحب هذا لما جاز أنْ نقولَ في (افتقار) : (قُتِّقِرَ) ؛ لأنّه ليس في الكلام (فُعِلَ) ، ولا شيء من هذا الصُّرْب " ١٥٥

وخالف في ذلك المازني ، فاشتراطُ ألا يخرج للفظُ بالتصغير عن أوزن الاسم ، قيل : فيما حُذِفَتْ منه همزة الوصل كما مر ، و قيل : إنّه يشترطُ ذلك في المصغر كلبه . ١٥٦

وقد ردّ سيويه أوحها من التصغير والتكسير معنلاً أنّه ليس في الكلام كذا ، وقال : " وإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير ، فكذلك لا يكون في التصغير ، فعلى هذا ففس ، وهذا قولُ الخليل " . ١٥٧

وإذا كانوا ممّا يقوون به وجهها حملُها على أكثر البابين من مراعاة النظير أحقُّ أنْ تُراعى . قال سيويه بعد أن رجّح (ضَمَامِيحٌ وَضَمَامِيحٌ) على (ضَمَاحٍ وَضَمَاحِيحٌ) في تكسير (صَمَحَمَحٌ) : " ومع ذا أنْ (فَعَاعِيصٌ وَفَعَاعِلٌ) أكثر ، وأعرف من (فَعَالِيصٌ وَفَعَالِلٌ) " . ١٥٨

وهذا يعني أنْ لثرجيح بوجود النظير معتبرٌ عندهم ، " فإذا لم تجد بُداً من حذف إحدى الزائدين فدع لتي بصيرها لاسم كالذي في الكلام " ١٥٩

ولذا أنكر ابنُ عصفور . وهو الضّواب . رأي المازني قائلاً " وهذا الذي قال لا يلتفتُ إليه إلا عند ترجيح حذف إحدى الزائدتين على الأخرى " ١٦٠

وعلى هذا يُرَجِّحُ بالنظير . خلافاً للمازني . في ما فيه الخيرة ، لا مطلقاً ، فيقولُ في (فتقار ، واطلاق) : (فتقير ، ونطاليق) ، وليس في الكلام (فتعيل) ، ولا (نفاعيل) ؛ لأنّه لا خيارَ فيهما ؛ إذ يقيان بعد حذف همزتهما ؛ لتحريك ما بعدهما على خمسة أحرفٍ والرابعُ فيهما حرفُ لين .

ويقال في (استضراب) بعد حذف همزته: (تَضَارِبُ ، وَ تَضِيرُ) يحذف الشين ، وإبقاء التاء ، و' صارت لشين أولى بالحذف حيث لم يجدوا بُدًا من حذف أحدهما ؛ لأنك أردت إذن أن يكون تكسيـره ، وتحقيـره على ما في كلام العرب ، نحو (التخفيف ، والتثيين) ، وكان ذلك أحسن من أن يجيئوا على ما لس من كلامهم ، ألا ترى أنه ليس في الكلام (يُفْعَال) " .^{١٦١}

المبحث السادس

مَزَجُ الاستغناء بحذف أحد الرائدَيْن عن حذف الآخر

مما غلّل به استكراه العرب تكسير الخماسي ، وتصغيره ما يلزمهم من الحذف المؤدي إلى الإخلال بلبنية كما مر ، فلا غرو أن يكون الاستغناء بحذف أحد الرائدَيْن عن حذف الآخر مُرَحِّعًا لا يجوز غيره ، ثم إن " الحذف إعلال فلم يُركب لغير ضرورة "^{١٦٢} ، ولذا أجمع النحويون على حذف الألف ، وإثبات الياء في تصغير ، وتكسير (لُعَيْزَى) "^{١٦٣} ، فيقل (لُعَيْزَى ، وَلُعَيْزَى) ، وعلى مذهب أبي عمرو في تصغيره (حُبَازَى) على (حُبَيْرَى) - وقد مر - يقال (لُعَيْزَى) ، " فإذا وصلوا إلى أن يكون التحقيق صحيحًا بحذف زائدة ، لم يجاوزوا حذفها إلى ما لو حذفوه لم يستغنوا به ؛ كراهية أن يخلّوا بالاسم إذا وصلوا إلى ألا يحذفوا لا واحدًا ، وكذلك لو كسرتة للجمع " .^{١٦٤}

فتقول في (عَيْضُمُوزٍ ، وَ عَيْطُمُوسٍ) إذا حقرت (عُضَيْمِيرٌ ، وَ عُطَيْمِيرٌ) ، وكذا لو كسرت قلت (عُضَامِيرٌ ، وَ عُطَامِيرٌ) ، " فكلم قل من الحذف لم يصلح غيره ... فعلى هذا فأجر هذا الباب " .^{١٦٥}

قال ابن مالك في ألفيته :

و الياء لا الواو احذف ان جمعت ما

ك (حَيْزُونٍ) ، فهو حُكَم حَتَمًا^{١٦٦}

وحين ذكر سيويو أن (مُعْدُوْدٌ) تُصَغَّرُ على " (مُعْيِدِينَ) إن حذف الدال الآخرة ، كأنك حَقَرْتَ (مُعْدُوْدٌ) ؛ لأنها تبقى خمسة أحرف رابعها الواو ، فتصير بمنزلة (يهلول) ، وأساء ذلك . وإن حذف لُذَلِ الأولى ، فهي بمنزلة (جوالقي) ، كأنك حَقَرْتَ (مُعْدُوْدٌ) " ^{١٦٧} ، وتابعة في ذلك المبرِّد . قال محمد عبد الخالق عصيمة (رحمه الله) : " وأقول : الأولى هنا حذف الدال الثانية ؛ لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره ، وسننظر على ذلك المبرِّد و سيويو " . ^{١٦٨}

قلت : ما ذهب إليه (عفا الله عنه) ليس صحيحاً ؛ لأن كلا الدالين . عند سيويو . يحتمل الزيادة ، " وكلا الوجهين صواب ومذهب " ^{١٦٩} ، هذا على ما تقرّر إجماع أنه لا يُحذف أصل ويبقى زائد ، فإن كانت الثانية هي الزائدة حُذِفَتْ وجوباً ؛ لأن حذفها يُغني عن حذف الزائد الآخر ، وهو الواو ، وإن كانت الأولى هي الزائدة حُذِفَتْ هي والواو ، فقد تبيّن أن سيويو لم يخالف مذهبه !

المبحث السابع : مُرَجِّحُ التَّحْرُكِ

من المسمّم به عند الصرفيّين أن الشاكين أضعف من المتحرّك ، فهو حاجز غير حصين ، ولذا أُعْلِيَت الواو . مثلاً . في (قَيْئَةٍ) ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، ولم يعتدّ بالثمة ؛ لكونه ساكناً . فهو غير حصين ، وقليبت العين ألفاً ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ثم قُبِيت همزة في نحو (قاتل ، و بائع) للعلّة نفسها ، ولم يعتدّ بالألف حاجز لسكونه ، وكان الإعلال . و الحذف ضرب منه . " إلى الشواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحرّكات لقوتها " ^{١٧٠} ، ومن هنا عُدَّ التَّحْرُكُ مُرَجِّحاً لبقاء الحرف في التّصغير ، والتّكسير ، يقول سيويو . " إذا حَقَرْتَ رجلاً سُمُّهُ (قاتل) قلت : (قُبَيْلٌ) ، وإن شئت قلت : (قُبَيْيٌ) عوضاً ممّا حُذِفَتْ ، والألف أولى بالطّرح من الهمزة ؛ لأنها كلمة حية لم تجيء للمد ، وإنما هي بمنزلة جيم (مساجد) ، و همزة (نرائل) " ^{١٧١} ، وهي في ذلك الموضع ، و لمثل ، والألف بمنزلة أَلِف (غُذافِر) ، وهذا قول الخليل . واستحسنه سيويو ^{١٧٢} ، وهو قول

جميع المُحاجَة إلا يونس ، فإنه كان يقول : (قُبَيْلٌ ، وَرُسَيْلٌ) ، و ذلك رديء في القياس ^{١٧٢}

و لولا ما نص عليه سيبويه من رأي شيخه يونس لقلت : إن يونس لم يحذف التَّحْدَة في حذف الألف ، و لكنه لما حذف الألف ، و هو جلة قلب الياء الزائدة همزة عادت الهمزة إلى أصلها (الياء) ، كما قال أبو عمر لحرمي في (قائم ، و بائع) : (قُوَيْمٌ ، وَبُؤَيْعٌ) ^{١٧٣} ، و قال سيبويه : (قُوَيْمٌ ، وَبُؤَيْعٌ) ^{١٧٤}

و حين خيّر سيبويه في (كَوَالِي) بين حذف الواو ، و حذف اللام و إن كان الظاهر حذف الواو ؛ لكونها من حروف (سألتموهيها) ، و بقاء اللام ؛ لأنها تصعيف أصل علن الشاطبي ذلك بقوله : " و لكن سيبويه جعل الواو مكافئة للام ؛ لتحركها ، فخيّر بينهما " ^{١٧٥}

قلت : و اللام متحركة كذلك ، و لكن الواو مع تحركها . و إن كانت من حروف الزيادة . أشبه بالمتصدرة ، لوقوعها ثانية ، و للام . و إن كانت متطرفة . فهي متحركة و مضعفة عن أصل ، فتكافأ .

و كذا خيّر في (قِنْدَاوُ) ^{١٧٦} بين التَّوْنِ و الواو ^{١٧٧} ، و هما مستويان في الزيادة و الإلحاق ، و ليس للواو مرجح يكفي تطرفها إلا تحركها ، و لذا جعلها سيبويه نظير (كَوَالِي) .

ومثل ذلك يقال في (سَرَنْدَى ، وَ عَلَنْدَى) ^{١٧٨} ، فالتَّوْنُ قويث بالتقدم مع مكوناتها ، و الألف قويث بتقدير الحركة ؛ لإلحاقها بـ (سَفَرْجَلٍ) مع تطرفها ، فيقال . (سَرَابِدٌ وَ سَرْيِدٌ ، وَ عَلَانِدٌ وَ عَلْنِيدٌ) إذا حذف الألف ، و (سَرَادٍ وَ سَرْيِدٍ ، وَ عَلَادٍ وَ عَلْنِيدٍ) بحذف التَّوْنِ . ^{١٧٩}

و على كل حال فالتَّحْرُكُ " مرجح ضعيف " ^{١٨٠} ، و لذلك لم يكتفوا به في وجوب وجه ، فسيبويه و المبرِّدُ ظاهراً في تحقير ، و تكسير (قائن) . كما مر آنفاً . تكون الهمزة بمنزلة الأصل ، فهي في موضع الفاء من (عُدَاوِيٍّ) ، و ابن لسراج تكون بقائها أدل على المصغر ^{١٨١} ، و ابن مالك يضيف إلى التحرك حياً شبهها . أي

الهمزة . بالحرف الأصلي في كونها لا تَزَادُ وسطاً إلا شذوذاً بخلاف الألف^{١٨٣} ، و
حيثما آخر اتصال المتحرك بالأول .

كما لم يحمل التحريك . بعض الصُرْفِيَّين . على تجويز الوجهين على الشواء ،
فالمراد جعل حذف الواو في تحقير (قَلَسُوْة) أقيس ؛ لكون النون بحذاء
الأصدي ، والواو بحذاء الواو الزائدة ، أي في (قَمَحْدُوْة)^{١٨٤} ، و ابن يعيش يجعل
حذف الألف في تحقير (حَبَطَى) أحب إليه ؛ لتطرفها^{١٨٥} ، وإليه ذهب الرضوي
أيضاً ، وكذا جعل حذف الواو في (جَنْطَاو)^{١٨٦} ، و (قَنَسُوْة) أولى للعلّة نفسها^{١٨٧}

المبحث الثامن : مُرَجِّحُ التَّقْدُمِ

من مُسَلِّمَاتِ الصُرْفِيَّينَ أنَّ ' الأوائل أقوى من الأعجاز ' ، و أمكن^{١٨٨} ،
وأنَّ " الاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط " ^{١٨٩} ، ولذا كن
وقوع الحرف طرفاً ، أو قريباً من الطرف علة لإعلال ، أو جزءاً منها

ثم إنَّ التَّقْدُمَ إما أن يكون بوقوع الزائد في صدر الكلمة ، و قد مضى ذلك
في مُرَجِّحِ المعنى ، فالزائد المتصير قد يكون دالاً على معنى كالميم ، و قد يكون
واقعاً موقع ما يدل على معنى كالهجرة ، و الياء . و إما أن يكون . أي التَّقْدُمُ . بتقديم
أحد الزائدين حشواً على آخر

وكما لم يُكْتَفَ بالتحريك في وجوب وجه دون غيره ، فكذا التَّقْدُمُ ، يقول
الشاطبي : " فكون النحويين لم يقولوا ذلك في (خَفَيْدٍ) [أي حذف الدال ،
وإبقاء الياء ، بل قالوا : (خَفَادٍ)] دليل على عدم اعتبار السبقية اعتباراً مطلقاً
كغيرها ، أولاً ترى إلى تخييرهم في (عَفَزَنِي)^{١٩٠} بين حذف النون و الألف ،
وكلاهما : ملحوق و متحرك ، و انفردت لثون بمزية السبق ، ثم لم يجعلوا ذلك
مؤثراً ، بل قالوا : (العفاري ، و العفارين) على الجواز ، و إذا استقرأت أكثر مسائل
الباب وجدت الترجيح بالتقدم تاماً لغيره^{١٩١} .

ولضعف مُرَجَّحِي التَحْزِيلِ ، و لتَقْدِيمِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ تَكَافُأً ، قُلْ ابْنُ عَصْفُورٍ :
" مِنْ فَصَلَتِ الْوَاحِدَةِ بِالتَّقديمِ ، و الأخرى بِالتَّحريكِ كُنْتَ فِي حَذْفِ أَحَدِهِمَا
بِالْخِيَارِ نَحْوِ (قُلْتُسُوَّةٌ) تَقُولُ ١٠ (قُلْتُسِيَّةٌ) إِنْ حَذَفْتَ الْوَأُ ، و (قُلْتُسِيَّةٌ) إِنْ حَذَفْتَ
النُّونَ ١١ .

وَبُنِيَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِالْوَلَوِيَّةِ وَحِدَةٍ دُونَ آخَرَ ، كَمَا مَرَّ فِي مَوَاضِعَ عَدَّةٍ
مِنَ الْبَحْثِ .

الْمَبْحَثُ الثَّاسِعُ : مُرَجَّحَاتُ آخَرَ

أَشَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَثْنَاءِ الْمُرَجَّحَاتِ السَّابِقَةِ إِلَى مَزِيَا تُصَرِّفُ لِحَذْفِ إِلَى
زَائِدٍ دُونَ غَيْرِهِ تَقْوِيَةً لِمُرَجِّحٍ عَلَى آخَرَ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَلْحَظُوا عَلَيْهَا ، كَمَا ذَكَرَ
الصَّرَفِيُّونَ مُرَجَّحَاتِ آخَرَ ارْتَبَطَتْ بِالْعَدْلِ بَعْضُهَا ، وَهَآنَذَا أَجْمَلُهَا فِيمَا يَأْتِي :

١ - الدَّلَالَةُ عَلَى الْأَصْلِ :

وَذَلِكَ فِي (مُزْمَرِيَسٍ) ١٢ ، فَقَدْ ذَهَبَ الْحَلِيلُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ (الْمَرَّاسَةِ)
" وَ الْمَعْنَى يَدُلُّ ، وَ زَعَمَ أَنَّهُمْ ضَاعَفُوا الْمِيمَ ، وَ الرَّاءُ فِي أَوَّلِهِ كَمَا صَاعَقُوا فِي آخِرِ
(دُزْخَرَجٍ) الرَّاءُ ، وَ الْحَاءُ " ١٣ ، وَ يُمْكِنُ أَنْ يُصَافَ لَهُ (مُزْمَرِيَتٌ) ١٤ إِذَا قِيلَ :
نُهُ مِنْ (الْمَرَّتِ) ، لَا أَنَّ الثَّاءَ بَدَلُ مِنَ التَّيْسِ ١٥ ، أَوْ أَنَّهَا لُتْعَةٌ ١٦ ، وَ تَحْقِيقُهُ
حِينَئِذٍ (مُزْمَرِيَسٍ) ؛ " لِأَنَّ الْيَاءَ تَصِيرُ رَابِعَةً ، وَ صَارَتِ الْمِيمُ أَوَّلَى بِالْحَذْفِ مِنَ الرَّاءِ ؛
لِأَنَّ الْمِيمَ إِذَا حُذِفَتْ تَبَيَّنَ فِي التَّحْقِيقِ أَنَّ أَصْلَهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، كَأَنَّكَ حَقَرْتَ (مَرَّاسٍ) ،
وَلَوْ قُلْتَ : (مُزْمَرِيَسٍ) ؛ لَصَارَتْ كَأَنَّهَا مِنْ بَابِ (شَرْحُوبٍ) ١٧ ، وَ سِرْدَاحٍ ١٨ ،
وَقُنْدِيلٍ) " ١٩ ، أَيْ مِنَ الرُّبْعِيَّةِ .

فَالْتِفَاضُلُ فِي (مُزْمَرِيَسٍ) بَيْنَ الْمِيمِ وَ الرَّاءِ الْمُتَأَخِّرَتَيْنِ ؛ لِزِيَادَتِهِمَا ، قَالَ
ابْنُ مَالِكٍ فِي (الْكَافَةِ الشَّافِيَةِ) :

و (مُزْمَرِيَسًا) بِ (مُرَّاسِيَسٍ) أَجْمَعًا

ولا تُقْل (مَرَمَرًا) فَتُثْمَعَا

ثُمَّ شَرَحَهُ بِقَوْلِهِ : " وَ ذَلِكَ أَنَّ إِبقاءَ الرَّائِيْنِ إِذا قُلْتُ : (مَر رِيْس) لا يُجْهَلُ معهُ كَوْنُ الاسمِ ثَلاثِيّ الأَصْلِ بِحِلافِ المِيميْنِ بأنْ يُقالَ : (مَرامِرُ) ، فَإِنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّ الاسمَ رِباعِيّ الأَصْلَ " .^{٢٠١}

قُلْتُ : وَ لَيْسَ الأَمْرُ . فِيمَا أَحْسِثُ . كَمَا قالَ (رَحْمَةُ اللهِ) ؛ لَأَنَّكَ إِنْ أَبْقَيْتَ الرَّائِيْنِ حَذَفْتَ المِيمَ الثَّانِيَةَ ، وَ إِنْ أَبْقَيْتَ لِمِيميْنِ حَذَفْتَ الرِّاءَ الثَّانِيَةَ ، وَ حِينَها يُقالُ (مَرامِرُ) لا (مَرامِرُ) ؛ لِأَنَّ التَّخْيِيْرَ يَتَرَدَّدُ بَيْنَهُما إِنْ كانَتْ ثَلاثِيَّةً ، وَ هُوَ ما يَذْهَبُ إِلَيْهِ ابْنُ مالِكٍ ، ثُمَّ إِنْ (مَرَمَرِيْسًا) ، إمَّا أَنْ يَكُونَ حِماسيًّا ، كـ (ذَرْدِيْسِ)^{٢٠٢} وَ هُوَ رَأْيُ الفَرَّاءِ^{٢٠٣} ، وَ أَبِي عُبيدٍ ، وَ ابْنِ دَرِيْدٍ ؛ اللَّذِيْنِ وَضَعاهُ فِي بابِ (فِغْلِيلِ)^{٢٠٤} ، وَ عِنْدَها سِيقالُ فِيهِ : (مَرَمِرُ ، وَ مَرامِرُ) قَوْلًا واحِدًا دُونَ تَرْجِيحٍ ، كَمَا يُقالُ : (ذَرِيْدُ ، وَ ذَرادِبُ) ؛ إِذا سُحِذَ الياءُ وَجُوبًا ، ثُمَّ تُحْذَفُ السِّينُ كَمَا يُفْعَلُ فِي الحِماسيِّ المَجْزُودِ ، وَ لا يَجوزُ حَذْفُ الرِّاءِ الثَّانِيَةِ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّها لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيادةِ ، وَ لا تَشْبَهُها ، وَ إمَّا أَنْ يَكُونَ رِباعِيًّا ، وَ بَعْلَةُ المِيعُومِ مِنْ ظاهِرِ قَوْبِ الأَرهَرِيِّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَهُمْ فِي صِفَةِ فَرِيْسٍ (وَ الكَفْلُ المَرَمَرِيْسُ) ، قالَ أَخْذِ (المَرَمَرِيْسَ) مِنْ (المَرَمِرِ) ، وَ هُوَ الرُّخامُ الأَمْلَسُ ، وَ كَسَغَةُ بِلَسِيْنٍ تَأْكِيدًا^{٢٠٥} ، وَ حِينَئِذٍ سِيكُونُ تَكْسِيْرُهُ ، وَ تَحْقِيْرُهُ (مَرِمَرًا ، وَ مَرامِرَ) وَجُوبًا ، كَمَا يُقالُ فِي (عَنكَبُوتِ) : (عَنكَيْبُ ، وَ عَنكَيْبُ) فلا تَرْجِيحَ ، وَ إمَّا أَنْ يَكُونَ ثَلاثِيًّا ، وَ فِيهِ التَّخْيِيْرُ .

وَما قِيلَ لِابْنِ مالِكٍ يُقالُ . أَيضًا . لِأَبِي حَبِيانٍ ، فَقَدْ قالَ فِيمَا لَهْ مَرِيْئَةٌ : وَ (مَرَمَرِيْسُ) : (مَرارِيْسُ) ، لا (مَرامِرُ)^{٢٠٦} ، وَ لَأَنَّهُ عِنْدَهُ ثَلاثِيّ مَزِيْدٌ بِثَلاثَةِ أَحْرفٍ^{٢٠٧} لا يُتَصَوَّرُ فِيهِ (مَرامِرُ) أَصْلًا ؛ لِيَكُونَ ثُمَّ لَيْسَ فِي أَصْلِهِ ، وَ اللهُ أَعْلَمُ .

وَ مِنْ الدَّلالةِ عَلى الأَصْلِ ما عَلَّلَ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الفارِسيُّ فِي تَصْغِيرِ (دَمَكَمِكُ)^{٢٠٨} عَلى (دُمَامِكُ) لا (دَمائِكُ أَوْ دَمائِكُ) حَيْثُ قالَ . فَإِنْ حُدِثَ

الكاف التي في الطرف لم يستقم ، لأنه لا ينفصل من الأربعة الأصول التي تكرر فيها حرف أصل نحو (ضفصلق)^{٢٠٩} ، وإن حذف الميم التي تسبها لم يجر أيضا : لأنه يصير إلى أنك كائنك حققت ملحقا كررت اللام فيه للإلحاق . فإذا كان كذلك كان حذف هذه أي الكاف الأولى . أولى : لتدل الكلمة أنها من الثلاثة غير المملوكة ، و لا يلتبس بالأربعة الأصول المكرر فيها حرف أصل ، و لا بالثلاثة التي قد بلغت لأربعة للإلحاق " ^{٢١٠}

٢. الفرار من ثقل التضعيف .

و ذلك في نحو (دزخرح)^{٢١١} ، و هي ثلاثية مزيعة بتضعيف الراء ، و الحاء ، كما صوغف الدال في (مهند) ، و مثلها (صمخمخ ، جملعج)^{٢١٢} ، و دممكك ، ..) ، يقال في (دزخرح) : (دزيرح) ، " و إن شئت قلت : (دزيرح) عوضا ، كما قالوا : (درارح) ، و كرهوا (دراجح) و دريجح) ؛ للتضعيف ، و التقيد الحرفين من موضع واحد ، و جاء التعويض فلم يغثروا ، و لم يقولوا في العوض (دراجح) ، فيكون في العوض على ضرب ، و في غيره على ضرب .^{٢١٣}

وزاد الرضي على ما سبق بأنه لو حذف لحاء الثانية في (صمخمخ) ، و قيل : (صمخجم) ؛ " لظن أنه ك (سفزجل) ، أي أن جمع الحروف أصلية ، و أيضا ليس في كلامهم (فعالغ) ، و في الكلام (فعاعل) كثير ، ك (سلالم) في (سليم) ، و (قناب) في (قناب)^{٢١٤} ، فزاد الدلالة على لأصل ؛ لئلا يظن أنه خماسي ، و هو مذهب الفراء . و أشار إليه الرضي . ، و زاد . أيضا . كسيويو وجود التطير .

٣. اختصاص الزيادة بالاسم :

و ذلك في الميم لمتصدرة للدلالة على معنى في لاسم ، كالفاعلية ، و المفعولية ، و نحوهما ، فقد ذهب ابن مالك إلى أن مرجح بقائها " كون زيادتها

مختصة بالاسماء " و ذلك قولك في (مُزْتَقٍ) : (مَزَاقٍ)^{٢١٥} و لم يُشْرَ لمرجح المعنى ، و أضاف الأزهرى للمعنى الاختصاص بالاسم .^{٢١٦}

٤ . شَبَّه الحَرْفَ الْأَصْلِيَّ بِشَدُوذِ الزِّيَادَةِ .

و ذلك في نحو (حُطَائِطٌ ، و جُرَائِضٌ)^{٢١٧} ، فَإِنَّ زِيَادَةَ لَهْمَزَةٍ فِيهِمْ شَادَّةٌ ، و لذلك ذهب ابنُ مالكٍ إِلَى أَنَّ الهمزةَ أُولَى بِالْقَاءِ ، فَيَقَالُ فِي (حُطَائِطٍ) : (حُطَيْطٌ ، و حُطَائِطٌ) ، لِتَحْرُكِهَا ، و لَكَوْنِ الهمزةِ قَدْ أَشْبَهَتْ الحَرْفَ الْأَصْلِيَّ ، لِأَنَّ رِيَادَتَهَا وَسَطًا شَادَّةٌ " .^{٢١٨}

الخاتمة و النتائج .

الحمد لله وحده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه يبلغني رصاءه ، و الشكر لله شكراً يسبغ علي به مزيد نعمة على ما يسر لي من إتمام هذا البحث الذي أرجو أن يكون لبنة في صرح الدرس الصرفي لغتنا العربية . و أحسب أنني بهذا البحث قد استقصيت المرجحات ، و رسمت طريقاً واضحاً ، و نصبت منراً لائقاً ، فبلى الحمد في الأولى و الأخيرة ، و الشكر من بعده لعلمان الأجلاء ، فما عندنا إلا فطرة من بحور علمهم ، و شجرة من شذرات فكرهم ، و ما نحن منهم إلا كالثرى من الثرى .

و قد كان لهذا البحث جملة من النتائج أبرزها ما يلي :

١ . قولهم : إن تكسير الخماسي ، و تصغيره مستكره إنما يعنون الخماسي الأصول ، ثم إن استكره تكسيه لا يستوي مع استكره تصغيره ، أمّا ما بلغ الخمسة من مزيد الثلاثي ، و الرباعي ، أو جاوزه منهما فلا استكره ، لا في تصغيره ، و لا في تكسيه .

٢ . كل المرجحات كنت لفظة ما عدا مرجح الدلالة على المعنى . كما أن كل المرجحات تعقت بالحروف الزوائد ما عدا مرجح الشبه الزائد .

٣ . انحصرت بعض لمرجحات في حروف بعينها ، كمرجح لدلالة على المعنى ، أو في باب بعينه ، كمرجح تلافى لثقل الحاصل بالتضعيف ، أو في كلمات بعينها ، كمرجح الدلالة على الأصل

٤ . تبين من خلال عرض المرححات أن منها ما كان موجباً ، و لذا كان محل إجماع ، و منها ما قوي الأخذ به ، فقل فيه الشدود ، و لخلاف ، و منها ما ضعف حتى ظاهره من أخذ به مرجح آخر ، و لم يلتفت إليه من لم يأخذ به .

٥ . تحرير بعض الآراء بتقييد ما أُصْلِقَ ، و توضيح ما أُغْلِقَ ، و تفسير ما أُغْفِلَ ، و رد بعض مما طاهره الشُّدُوذُ عما أُصْلُوهُ .

٦ . رجَّحَ البحثُ بعضَ لآراءٍ على بعضٍ ، و وقَّفَ من بعضها موقفَ لنقدِ الزَّافِصِ ، و أعقَبَ بعضها بنظرٍ صحيحٍ .

٧ . حصرَ البحثُ ما تفرَّعَ من صورٍ تحتَ المرجِّحِ الواحدِ ، و بيَّنَ الحكمَ في تلكَ الصورِ ممَّا هو مبثوثٌ في ثنِّيا البحثِ ، و مثلاً لذلك ما وردَ تحتَ مرجِّحِ الإلحاقِ من الصورِ الثَّالِثَةِ

ـ الحرفُ الملحقُ في مقابلِ أصبٍ .

ـ الحرفُ الملحقُ في مقابلِ مُلحقِ زيدَ للإلحاقِ معه .

ـ الحرفُ الملحقُ في مقابلِ مُلحقِ زيدَ للإلحاقِ بعده

ـ الحرفُ الملحقُ في مقابلِ رائدٍ من حروفِ (سألتمونيها) زيدَ لمجردِ الزَّيْدَةِ .

ـ الحرفُ الملحقُ في مقابلِ زائدٍ بتكرارِ أصلٍ زيدَ لمجردِ الزَّيْدَةِ .

ـ الحرفُ الملحقُ في مقابلِ زائدٍ متصِّدٍ زيدَ للدلالةِ على معنَى

و آخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، و الصَّلَاةُ و السَّلَامُ على الصَّادِقِ الأَمِينِ ، المبعوثِ رحمةً للعالمينَ . اللهم اقبلْ فينا شفاعتهُ ، و اسقنا من حوصه ، و احشرنا في زمرة .

الهوامش

- ١ ينظر . درة الغوّص في أوهام الخواصّ ١٣٥ .
- ٢ ينظر : المسائل البصريّات ١ / ٢١٩ .
- ٣ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٢٩
- ٤ ينظر . الكتاب ٣ / ٤١٨
- ٥ ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٣ / ٢٨٩
- ٦ ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٧ .
- ٧ ينظر . الأشباه والنظائر للسيوطي ٣ / ٢٨٩ .
- ٨ ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٧
- ٩ ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٣ / ٢٩١
- ١٠ ينظر . شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١٢٠٣ .
- ١١ ينظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٣ / ٢٩٢
- ١٢ ينظر : الخصائص ١ / ٣٥٤
- ١٣ ينظر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٧٧ .
- ١٤ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٤
- ١٥ لجزدخل من الإبل الضّحّم ، و باقة جزدخل ضحمة غليظة ، ينظر : لسان العرب ١١ / ١٠٩ (ج ر د ح ل)
- ١٦ ينظر : شرح السّيرافي لكتاب مسويه ٤ / ق ٢٠٢ / أ
- ١٧ ينظر : شرح المفضّل لابن يعيش ٥ / ٣٩
- ١٨ ينظر : الإيضاح في شرح المفضّل ١ / ٥٤٣ .
- ١٩ ينظر : التكملة ٤٩٥ .
- ٢٠ ينظر : الانتصار لسيويه صي الميزد ٢٦١
- ٢١ ينظر : الخصائص ٣ / ١١٤
- ٢٢ ناقة تُخزّئوت : حياراً قارّهة ، ينظر : لسان العرب ١ / ٢٢٧ (ت خ ر ب) .

- ٢٣ ينظر : الكتاب ٤٤٤ / ٣ .
- ٢٤ رأس ضمخمخ أي أضلع غليظ شديدة ، و عبر ضمخمخ : شديدة قوي و امرأة برهرمة تارة رخصة تكاد تُرعد من الرطوبة ، وقيل : ييضاء ، ينظر ميهما لسان العرب ٥١٩ / ٢ (ص م ح) ، ٤٧٦ / ١٣ (ب ر ه) .
- ٢٥ ينظر : الكتاب ٣٢٧ / ٤ .
- ٢٦ الجحش من النساء : الثقيلة السبعة ، و العجوز لكسيرة ، ينظر : لسان العرب ٦ / ٢٧٢
- (ج ح م ر ش)
- ٢٧ العصفوف : الغدقوط ، أو ذكر العظاء ، أو هو من ذوات الجني ، و زكائبهم ، ينظر : القاموس المحيط ٥٦٧ / ٢ (ع ض ر ف ط) ، و انقشري . الجمل لعظيم ، وقيل : الفصيل المهزول ، ينظر . المصدر السابق ٧٠ / ٥ (ق ب ع ث ر) .
- ٢٨ ينظر : تسهيل الفوائد ٢٧٩ ، و الثالث عند التأمل يدخل في الثاني
- ٢٩ ينظر : ١٨٧٧ - ١٨٨٠ .
- ٣٠ ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٣٧ / ٥ .
- ٣١ هذا مذهب جمهور الصنفين ، و عليه الاعتماد ، و ذكر ابن يعيش في (شرح الملوكي: ٢١٠) أن الجرمي استبعد أن تكون اللام من حروف الزيادة ، و نسب ابن جني في (سر صناعة الإعراب، ١ / ٦٢) للمزود أن الهاء ليست منها وفي (المقتضب . ١ / ٥٦ ، و ٣ / ١٩٦) عدها من حروف الزيادة ، كما ذهب ثعلب إلى زيادة الباء في (رغدب) فتعقبه ابن جني في (الحصائص ٢٠ / ٤٩) بأن ذلك " كلام تمحُّه الأذان ، و تضيُّق عن احتماله المعاذير " ، و عقد كراع النمن في كتابه (المنتخب . ٢ / ٧٠١) باباً عنوانه : (باب الزوائد من غير عشرة ومن أحواتها) ، فزاد اثني عشر حرفاً ، هي : (العين ، و الغين ، و القاف ، و الكاف ، و الحاء ، و الفاء ، و الزاء ، و الرائي ، و لطاء ، و الدال ، و الجيم ، و الباء) ، و كل ذلك ، و ما ماثله ممَّا يُستلَب بعض اللعويين . أو ما يُنسب للكوفيين من أن أصول الألفاظ ثلاثية ، و ما عداها زائد لا يشت عند التحقيق .

- ٣٢ ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤٦٥ .
- ٣٣ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرصني ١ / ٢٠٢ .
- ٣٤ ينظر : شرح جمل الزنجاني لابن عصفور ٢ / ٢٩٥ .
- ٣٥ ينظر : الكتاب ٣ / ٤١٨ .
- ٣٦ ينظر : المصدر السابق ٣ / ٤٤٨ . ٤٤٩ .
- ٣٧ ينظر : المصنف ١ / ٣٣ .
- ٣٨ ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١١٧ .
- ٣٩ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٨ .
- ٤٠ الخذرني : ذكر الخديك ، ينظر : لسان العرب ١٠ / ٧٢ (خ ذ ر ن ق) .
- ٤١ القذعيل ، والقذعيلة : الفصير الضخم من ليل ، و شيخ قذعيل كثير ، ينظر المصدر السابق ١١ / ٥٥٤ (ق ذ ع م ل)
- ٤٢ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٨ ، و ٤٤٩ .
- ٤٣ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٣٠ ، و ٢٤٩ . ٢٥٠ .
- ٤٤ ينظر : همع الهوامع ٦ / ١١٦ .
- ٤٥ ينظر : المقاصد الشافية ٧ / ٢٢٢ . ٢٢٣ .
- ٤٦ ينظر : المصدر السابق ٧ / ٢٢٣ .
- ٤٧ ينظر : التكملة ٤٩٥ .
- ٤٨ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٤٨ .
- ٤٩ ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ٢٠٢ . ٢٠٣ .
- ٥٠ ينظر : تسهيل الفوائد ٢٧٩ .
- ٥١ ينظر : همع الهوامع ٦ / ١١٧ .
- ٥٢ ينظر : المقاصد الشافية ٧ / ٢٢٣ .
- ٥٣ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٢٠٥ .
- ٥٤ ينظر : شرحه للمفصل ٥ / ١١٧ .

- ٥٥ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للجاربردي ١ / ٧٩ .
- ٥٦ ينظر : المصدر السابق ١ / ١٤٨ .
- ٥٧ ينظر : حاشية الجاربردي لابن حمادة ١ / ٧٩
- ٥٨ ينظر : همع الهوامع ٦ / ١١٧ .
- ٥٩ الشُّمُزْدَلُ مَنْ لِإِبْلِ، وَغَيْرَهَا: الْقَوِيُّ لِشَرِيحِ الْعَتَمِيِّ الْحَسَنِ الْحَلْقُ ، ينظر لسان العرب ١١ / ٣٧١ (ش م ر د ل) .
- ٦٠ ينظر : شرح جمل الرِّجَاحِي لابن عصفور ٢ / ٣٠٢
- ٦١ ينظر : المقاصد الشافية ٧ / ٢٢٢ .
- ٦٢ ينظر : التَّصْرِيحُ بِمَصْمُونِ التَّوَضُّعِ ٥ / ١٣٥ .
- ٦٣ ينظر : ٣ / ٤٤٩
- ٦٤ ينظر : في ذلك (باب ما يحذف في التحقير من زوائد سات الأربعة لأنها لم تكن تنشئت لو كثرتها لجمع) الكتاب ٣ / ٤٤٤ - ٤٤٥
- ٦٥ ينظر : المقاصد الشافية ٧ / ٢٢٦ .
- ٦٦ الْجَحْفَلُ : الْغَلِيظُ ، وَهُوَ الْغَلِيظُ الشَّعْتَيْنِ أَيْضًا ، ينظر : لسان العرب ١١ / ١٠٣ (ح ل ف)
- ٦٧ قَالَ عَنْهُ يَاقُوتُ مَوْضِعَ أَطْلُثُ بِالْمَثَرَوَانِ مِنْ أَعْمَالِ بَغْدَادَ، ينظر: معجم البلدان ١ / ٤٤٩ .
- ٦٨ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٢٠٢ .
- ٦٩ الشُّمْلَالُ : الشُّمْلُ ، وَنَاقَةٌ شُّمْلَالٌ: حَفِيظَةٌ سَرِيعَةٌ ، ينظر: لسان العرب ١١ / ٣٦٤ (ش م ل) ، وَالْكَرْشُوعُ ، طَرْفٌ لَزْنِدِ الدِّي يَمِي الْجَنْصَرِ، وَهُوَ الثَّانِي عِنْدَ الرُّشْعِ، ينظر الصَّحاح ٣ / ١٢٧٦ (ك ر س ع) .
- ٧٠ الْغَيْطُفُوسُ : الثَّمَةُ الْحَلْقُ مِنَ الْإِبِلِ وَ لِلنَّسَاءِ ، وَ النَّاقَةُ إِذَا كَانَتْ فَنِيَّةً شَائَةً ، وَ قِيلَ : الْمَرْأَةُ لِحَسَنَةِ الطَّوِيلَةِ ، وَ قِيلَ : هِيَ الْمَرْأَةُ لِعَاقِرٍ، وَقِيلَ النَّاقَةُ لِهَرْمَةٍ فَتَكُونُ مِنَ الْأَصْدَادِ ، ينظر : لسان العرب ٦ / ١٤٣ (ع ط م س) .

- ٧١ نُسبا لعِثْلان بن حُرَيْث ، و قَبِلَ لَدِي الرُّمَّة ، و لَيْسا فِي دِيوانه ، يَنْظُر : إِيضاح شواهد الإيضاح ٨٦٩ / ٢
- ٧٢ الغَيْصَمُورُ العَجُوزُ لَكَبِيرَةٍ ، و نَافَةُ عَيْصَمُورٍ ، يَنْظُر . لسان العرب ٣٨٠ / ٥ (ع ض م ن).
- ٧٣ يَنْظُر : الكتاب ٤٤٥ / ٣ .
- ٧٤ يَنْظُر : شرح المفصّل لابن يعيش ١٤٢ / ٦ .
- ٧٥ يَنْظُر . الكتاب ٤٤٩ / ٣ .
- ٧٦ يَنْظُر : الخصائص ٢٢٤ / ١ .
- ٧٧ يَنْظُر : الكتاب ٣٤ / ١ .
- ٧٨ يَنْظُر : (باب إِمساس الألفاظ أشباه المعاني) الخصائص ١٥٢ / ٢ .
- ٧٩ يَنْظُر : المقتضب ٢٥١ / ٢ .
- ٨٠ يَنْظُر : الكتاب ٤٤٧ / ٣ .
- ٨١ يَنْظُر : المصدر السابق ٤٢٦ / ٢ ، ٤٢٧ وما بعدها
- ٨٢ يَنْظُر . المقتضب ٢٥١ / ٢ ، و يَنْظُر . فِي الإِشارة إِلَى مرجع المعنى . مجالس العلماء للزَّجَّاجِي ٢٢٧ ، و لَتَكْمَة ٥٠٦ - ٥٠٧ ، و لإِيضاح فِي شرح المفصّل ١ / ٥٨١ ، و المقاصد الشّافية ٧ / ٢٤١ ، ٢٤٠ .
- ٨٣ يَنْظُر : أَوْضاح المسالك ٣٢٤ / ٤ .
- ٨٤ أَيْ فِي (مَنْطَلِق ، و مَعْتَمِد)
- ٨٥ يَنْظُر : شرحه للمفصّل ١٣٠ / ٥
- ٨٦ يَنْظُر : المقاصد الشّافية ٧ / ٢٤٠ ، و التّصريح بِمُضمون التّوضيح ١٣٨ / ٥ .
- ٨٧ يَنْظُر : الأَصُول لابن السَّرْح ٤٢ / ٣ ، و شرح جَمَل الرّجّاجِي لابن عَصْفُور ٢ / ٣٠٣ .
- ٨٨ يَنْظُر : شرح الكافية الشّافية ٤ / ١٨٧٧
- ٨٩ الأَلْتَدُّ و اليَلْتَدُّ : الشَّدِيدُ لِمُخْصِومَةٍ ، و الأَزْتَدُّجُ و اليَزْتَدُّجُ : الجِلْدُ الأَسْوَدُ تُعْمَلُ مِنْه الخِفَافُ ، يَنْظُر فِيهِمَا : لسان العرب ٣ / ٣٩٠ (ل د ذ)
- ٩٠ يَنْظُر : شرح شافية ابن الحاحب لِلزّصِّي ١ / ٢٥٤

- ٩١ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٠ ، ٤٣١ .
- ٩٢ ينظر : شرح كتاب مسيوه للميراني ٤ / ق ١٩٥ (أ . ب) ، و ينظر : : المسائل البصريات ٣٠١ . وشرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٧٨ .
- ٩٣ ينظر : الخصائص ١ / ٢٣٠
- ٩٤ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٦ - ٤٣٧ .
- ٩٥ ينظر : المصدر السابق ٣ / ٦١٧ .
- ٩٦ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٦١ ، و شرح جمل الرجائي لابن عصفور ٢ / ٢٩٤ .
- ٩٧ ينظر : الأصول لامن السراج ٣ / ٤٧ .
- ٩٨ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٧ .
- ٩٩ ينظر : المسائل البصريات ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .
- ١٠٠ ينظر : المقصد الشافية ٧ / ٢٤٢ .
- ١٠١ العدى جماعة العبد الدين ولدوا في لغودية ، و يقل : هؤلاء عدى الله ، أي : عباده ، ينظر : لسان العرب ٣ / ٢٧١ (ع ب د) .
- ١٠٢ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٢٤٥ .
- ١٠٣ هو يمشي العرضى ، إذا مشى مشية في شق فيها بغي ، من نشاطه ، ينظر : لسان العرب ٧ / ١٨٢ (ع ر ض)
- ١٠٤ ينظر : الكتب ٣ / ٤٣٩ .
- ١٠٥ ينظر : شرح الشافية لجاربردي ١ / ١٩٤ - ١٩٥ .
- ١٠٦ ينظر : المنصف ١ / ٣٤ ، و شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٥٢ ، و ما بعدها .
- ١٠٧ ينظر : الكتب ٤ / ٣٠٢ .
- ١٠٨ الغفجج من الأس : كل ضخم اللهايم ذو وجنات أكل قنل ، و رجل عفننجج : مضطرب ، ينظر معجم العين ٢ / ٣٢٤
- ١٠٩ العنوقل من لرجال . لكثير اللحم الرخو ، ينظر : لسان العرب ١١ / ٤٢٤ (ع ث ل) .

- ١١٠ يقال : ما أصبت منه خنزيراً ، أي : شيئاً ، لا يستعمل إلا في لثقي ، ينظر : المصدر السابق ١٦١ / ٤ (ح ب ر)
- ١١١ ينظر : الكتاب ٣٠١ / ٤ .
- ١١٢ ينظر : المقتضب ٢٤٤ / ٢
- ١١٣ الخنزير . رمل يضل فيه السالك و الحوكر : الذاهية ، و أم خنزير : أعظم الدواهي ، ينظر : الضحاح ٦٢٢ / ٢ (ح ب ك ر) .
- ١١٤ انقزشت . الضخم الطويل من لرجال ، وقيل : هو الأكل ، وقيل : هو الرغيث النطن ، وقيل : هو الشئ لحال ، وهو أيضاً : لميس ، ينظر : لسان العرب ١ / ٦٦٩ (ق ر ش ب)
- ١١٥ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٦٠ - ٦١ .
- ١١٦ الكهنوز من السحاب : المتراكب لثخين ، ينظر : لسان العرب ٥ / ١٥٣ (ك ن ه ر) .
- ١١٧ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٥٦ .
- ١١٨ لفسوزن . الشديد المخلق ، كالغشور ، والغشوزن . العسر المخلق من كل شيء ، ينظر : لسان العرب ١٣ / ٢٨٦ (ع ش ز ن)
- ١١٩ ينظر : الكتاب ٤ / ٢٩١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣ / ٤٦٦ - ٤٦٧ .
- ١٢٠ ينظر : لسان العرب ١٣ / ٢٨٦ (ع ش ز ن) ،
- ١٢١ ينظر : ديوان الشماخ بن ضرار ١٩٨
- ١٢٢ ينظر : الخصائص ٣ / ١١٦
- ١٢٣ ينظر : الانتصار لسيويه على المراد ٢٥٩ .
- ١٢٤ ينظر : كتاب العين ١ / ٢٤٣ (ع ش ز) ، و ٢ / ٣١٢ (ع ش ز ن) ، ومقاييس اللغة ٤ / ٣٢٧ (ع ش ز) ، و ٤ / ٣٦٣ (لعشوزن) ، والقاموس المحيط ٢ / ٢٩٣ (ع ش ز) ، و ٤ / ٢٦٤ (ع ش ز ن) ، و لسان العرب ٥ / ٣٧٩ (ع ش ز) ، و ١٣ / ٢٨٦ (ع ش ز ن) .
- ١٢٥ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٣٤٣ .

- ١٢٦ الخَفِيقُ : لداية ، ينظر لسان العرب ١٠ / ٨١ (خ ف ق) .
- ١٢٧ ينظر : الخصائص ٢ / ٤٧٨ .
- ١٢٨ ينظر : الكتاب ٤ / ٣٢٩
- ١٢٩ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٤٥ .
- ١٣٠ لِسْنٌ قَمَارِضٌ : شديد القُرُص يَقُوضُ اللِّسَنُ مِنْ حُمُوضَتِهِ ، وَ الدَّلَامِضُ : الزَّاقُ ، ينظر فيهما : لسان العرب ٧ / ٣٧ ، و ٧٠ (د ل ص ، ق ر ص)
- ١٣١ جَمَلٌ غُذَائِزٌ . ضَلَّتْ عَظِيمٌ شَدِيدٌ ، وَ الْغُذَائِزُ : الْأَسَدُ لَشِدَّتِهِ ، وَ غُذَائِزُ اسْمٌ رَجُلٍ ، وَ اسْمٌ كَوَكَبِ الدَّنَبِ ، ينظر : المصدر السابق ٤ / ٥٥٥ (ع ذ ف ر) .
- ١٣٢ ينظر : المقاصد لشافية ٧ / ٢٤٢
- ١٣٣ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٠ .
- ١٣٤ مِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْيَاءَ لِلإِلْحَاقِ : سَبِيوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٣ / ٤٣٧ ، وَ الرُّضِي فِي شَرْحِهِ لَشَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ١ / ٢٥٧
- ١٣٥ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- ١٣٦ ينظر : هامش المصدر السابق .
- ١٣٧ ينظر : الصَّيغُ الثَّلَاثِيَّةُ مَجْرَدَةٌ وَ مَزِيدَةٌ اشْتِقَاقًا وَ دَلَالَةً ٢٣٩
- ١٣٨ رَجُلٌ خَبْنُطَى : مُتَمَلِّئٌ غِيْطًا ، أَوْ بِطْنَةً ، ينظر : لسان العرب ٧ / ٢٧١ (ح ب ط) .
- ١٣٩ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٣٦ .
- ١٤٠ الْكَوَالِلُ : الْقَصِيرُ ، وَ قِيلَ : الْقَصِيرُ مَعَ غُلْظٍ وَ شِدَّةٍ ، ينظر : لسان العرب ١١ / ٥٨٠ (ك أ ل) .
- ١٤١ ينظر : المصدر السابق ٣ / ٤٢٩ .
- ١٤٢ ينظر : شرحه للكتاب ٤ / ق ٢٠٠ (ب) ، وَ قَدْ أَشَارَ سَبِيوِيهِ إِلَى تَدْرُجٍ فِي الْكِتَابِ ٤ ٣٠٢ . ٣٠١
- ١٤٣ الْخَفِينْدُ : الطَّلِيمُ السَّرِيعُ ، وَ قِيلَ : هُوَ لَطْوِيلُ الشَّاقِينَ ، ينظر لسان العرب ٣ / ١٦٣ (خ ف د) .

- ١٤٤ ينظر : شرحه الكافية شافية ٤ / ١٨٨٠ - ١٨٨١ .
- ١٤٥ الغفَّيْلُ الكَثِيبُ العَظِيمُ المتداجِلُ الرُّمْلُ ، ينظر الضَّحاح ٥ / ١٧٧٢ (ع ق ل)
- ١٤٦ ينظر . لسان العرب ١١ / ٤٦٤ (ع ق ل) .
- ١٤٧ ينظر : المرهر ٢ / ١٥ ، و لسان العرب ١٠ / ٤٣٧ (ز ن ك) ، و الرونوك من الرِّحَالِ القَصِيرِ اللَّحِيمِ الخَيْلُ فِي مِثْلِهِ
- ١٤٨ ينظر . المقتضب ٢ / ٢٤٧ .
- ١٤٩ ينظر . الكتب ٣ / ٤٣٠ .
- ١٥٠ ينظر . الأصول لابن السَّرح ٣ / ٤٢
- ١٥١ المسحَّكُ من كلِّ شيءٍ: الشَّدِيدُ السَّوَادُ، ينظر: لسان العرب ١٠ / ٤٣٨ (س ح ك).
- ١٥٢ ينظر . الكتب ٣ / ٤٢٩ ، و المقتضب ٢ / ٢٣٥ ، ٢٥٣ - ٢٥٤ .
- ١٥٣ الْمُفْعَنَسُ : الشَّدِيدُ ، وَقِيلَ : المتأخَّرُ ، وَجَمْعٌ مُفْعَنَسٌ . يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَدَّ ، ينظر لسان العرب ٦ / ١٧٨ (ق ع س) .
- ١٥٤ ينظر : النكت في تفسير كتاب مسويه ٢ / ٩٢٢ ، و شرح شافية ابن الحاجب للرصي ١ / ٢٥٩ ، و المقاصد الشافية ٧ / ٢٤١
- ١٥٥ ينظر : الأصول لابن السَّرح ٣ / ٤٦
- ١٥٦ ينظر . همع الهوامع ٦ / ١٣٨
- ١٥٧ ينظر . الكتب ٣ / ٤٢٦
- ١٥٨ ينظر . المصنوع السابق ٣ / ٤٣٢
- ١٥٩ ينظر . المصنوع السابق ٣ / ٤٣٥ .
- ١٦٠ ينظر شرح جمل رَجَّاجِي لابن عصفور ٢ / ٢٩٥
- ١٦١ ينظر الكتب ٣ / ٤٣٣ - ٤٣٤
- ١٦٢ ينظر . شرح اللمع لابن برهان العكبري ٦٥٧ / .
- ١٦٣ ينظر . المقتضب ٢ / ٢٦٢ ، اللُّغَزَى : حُفْرَةٌ يَحْفَرُهَا لِيُزْبِعَ فِي جُحْرِهَا تَحْتَ الْأَرْضِ ، وَقِيلَ : هُوَ جُحْرُ الصَّبِّ وَالْفَارِ وَالْيُزْبِعُ بَيْنَ الْقَصْعَاءِ وَالنَّافِقَاءِ ، شَبَّهَ بِذَلِكَ ؛

لأن هذه الدواك تحمزه مستقيماً إلى أسفل، ثم تعدل عن يمينه وشماله عروضاً
تعرضها تُغَيِّيه ؛ ليخفى مكانه بذلك الإلغاز، ينظر : لسان العرب ٥ / ٤٠٦
(ل غ ز) .

١٦٤ ينظر . الكتاب ٣ / ٤٤٠ .

١٦٥ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥٦ .

١٦٦ ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٤٧٥ .

١٦٧ ينظر . الكتاب ٣ / ٤٢٨ .

١٦٨ ينظر . المقتضب ٢ / ٢٥٢ ، وهاشها

١٦٩ ينظر الكتاب ٤ / ٣٢٩ .

١٧٠ ينظر الخصائص ١ / ٨٩ .

١٧١ الترائل ما ارتفع من ريش الطائر فاستدار في عقبه ، ينظر لسان العرب ١١ / ٥١
(ب ر أ ل)

١٧٢ ينظر . الكتاب ٣ / ٤٣٩ .

١٧٣ ينظر . المقتضب ٢ / ٢٨٦ .

١٧٤ ينظر : شرح شافية ابن الحاحب للرصي ١ / ٢١٥ .

١٧٥ ينظر : الكتاب ٣ / ٤٦٣ .

١٧٦ ينظر . المصدر السابق ٣ / ٤٣٦ ، و المقاصد الشافية ٧ / ٢٤٠ .

١٧٧ القندأو : الضغير الغنى الشديد الرأس ، و قيل : العظيم الرأس ، و جمل قندأو :
ضلّبت ، ينظر : لسان العرب ١ / ١٢٨ (ق د أ)

١٧٨ ينظر . الكتاب ٣ / ٤٤٦ .

١٧٩ الشرندي : الجريء ، و قيل . الشديد ، و الغلندي : العير الضخم الشديد ، و قيل :
الضخم الطويل ، و كذلك القرس ، و قيل : هو العليط من كل شيء ، ينظر فيهما :

لسان العرب ٣ / ٢١٢ (س ر د) ، و ٣ / ٣٠١ (ع ل د) .

١٨٠ ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ١٤٠ - ١٤١ .

- ١٨١ ينظر : المقاصد الشافية ٧ / ٢٥١ .
- ١٨٢ ينظر : الأصول لابن السرح ٣ / ٤٨
- ١٨٣ ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٧٧ ، و ١٨٨١ .
- ١٨٤ ينظر : المقتضب ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٦ ، و القمخندوة : الهنت الناشرة فوق القف ، وهي بين النواية و القفا منحدره عن الهامة إذا استلقى الرجل أصببت الأرض من رأسه ، ينظر : لسان العرب ٣ / ٣٦٨ (ق م ح ٥) .
- ١٨٥ ينظر : شرح المفضل لابن يعيش ٥ / ١٣١ .
- ١٨٦ رجل جنظاً أو قصير ، ينظر : لسان العرب ١ / ٥٨ (ح ظ أ)
- ١٨٧ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٢٥٤ - ٢٥٦ .
- ١٨٨ ينظر : شرح كتاب سيويه للسيرافي ٤ / ١٩٥ (أ . ب) ، و ينظر : . المسائل الصريات ٣٠١ ، و شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٧٨
- ١٨٩ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ / ١١٣ .
- ١٩٠ العمزني الأسد سمي بذلك لشدة ، ونوة عمزني . شديدة ، ينظر : لسان العرب ٤ / ٥٨٧ (ع ف ر) .
- ١٩١ ينظر : المقاصد الشافية ٧ / ٢٥٢
- ١٩٢ ينظر : شرح جمل برجاني لابن عصفور ٢ / ٢٩٤ .
- ١٩٣ المؤمرين : الداهية ، و الأملس ، والأرض التي لا تنبت ، ينظر : لسان العرب ٦ / ٢١٧ (م ر س)
- ١٩٤ ينظر : الكذب ٣ / ٤٣٢ .
- ١٩٥ المؤمرين : الداهية ، و قيل : الثاء بدل من السين ، ينظر : لسان العرب ٢ / ٩٠ (م ر ت)
- ١٩٦ ينظر : الخصائص ٢ / ٥٣ .
- ١٩٧ ينظر : لسان العرب ٦ / ٢١٧ (م ر س) .

- ١٩٨ الشُّرُحُوبُ: الطُّوِيلُ لِحَسَنِ الْجِسْمِ ، وَالْأُنْثَى شُرُحُوبَةٌ ، وَ أَكْثَرُ مَا يُنْعَثُ بِهِ الْخَيْلُ ، وَحَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الْأُنْثَى مِنَ الْخَيْلِ ، وَقِيلَ فَرَسٌ شُرُحُوبٌ شُرُحُ الْيَدَيْنِ مَغْدُو ، يَنْظُرُ : لِمَصْدَرِ السَّابِقِ ١ / ٤٦٧ (م ر ح ب) .
- ١٩٩ السِّزْدَاخُ . الثَّاقَةُ الطُّوِيلَةُ ، وَقِيلَ : الْكَثِيرَةُ اللَّحْمِ ، وَهُوَ أَيْضًا جَمَاعَةُ الطُّعْمِ وَاحِدَتُهُ سِزْدَاخَةٌ . وَالسِّزْدَاخُ مَكَانٌ يَتَنَبَّهُ فِيهِ الشَّجْمَةُ وَالنَّصْبِيُّ وَالْعَجَلَةُ ، يَنْظُرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقِ ٢ / ٤٨٢ (س و د ح) .
- ٢٠٠ يَنْظُرُ . الْمَصْدَرُ السَّابِقِ ٦ / ٢١٧ (م ر س) .
- ٢٠١ يَنْظُرُ . شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٤ / ١٨٧٢ ، وَ ١٨٧٩ . ١٨٨٠ .
- ٢٠٢ لِنَزْدِيئِشْ : حَزَزَةٌ سَوْدَاءُ كَأَنَّ سَوَادَهَا لَوْنٌ لَكِنَّهَا تَتَحَبَّبُ بِهَا الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا ، وَ الْمَيْسَلَةُ ، وَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ ، يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ ٦ / ٨١ (د ر د ب م) .
- ٢٠٣ يَنْظُرُ . شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلرُّضِيِّ ١ / ٦٣ .
- ٢٠٤ يَنْظُرُ . الْغَرِيبُ الْمُصَنَّفُ ٢ / ٥٥٦ ، وَ جَمْهَرَةُ الدِّعَةِ ٢ / ١٢١٨ .
- ٢٠٥ يَنْظُرُ . لِسَانُ الْعَرَبِ ٦ / ٢١٧ (م ر س) .
- ٢٠٦ يَنْظُرُ . ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١ / ٤٥٩ .
- ٢٠٧ يَنْظُرُ . الْمَبْدَعُ ٨٦
- ٢٠٨ لَدُمَكْنَكُ مِنَ الرِّجَالِ ، وَ الْإِبِلُ الْقَوِيُّ الشَّدِيدُ ، وَرَحَى دُمَكْمَكُ : شَدِيدَةُ الطَّحْنِ ، يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ ١٠ / ٤٢٩ (د م ك) .
- ٢٠٩ صَوْتُ ضَهْضَلِيٍّ : شَدِيدٌ ، وَقِيلَ : الضَّهْضَلِيُّ . الْعَجُوزُ الضَّحَاةُ ، يَنْظُرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقِ ١٠ / ٢٠٧ (ص ه ص ل ق)
- ٢١٠ يَنْظُرُ . الْمَسَائِلُ لِمَصْرِيَّاتِ ١ / ٢٩٩ . ٣٠١ .
- ٢١١ اِدْرُخْرُخُ : دَوْنَةُ أَعْظَمُ مِنَ الدَّنَابِ شَيْئًا مُجَزَّعٌ مُزَقَّقٌ بِخُمْرَةٍ وَ سَوَادٍ وَ صَفَرَةٍ لَهَا جَنَاحَانِ تَطِيرُ بِهِمَا ، يَنْظُرُ : لِسَانُ الْعَرَبِ ٢ / ٤٤١ (ذ ر ح) .
- ٢١٢ الْجُلُغْنَعُ بَضْمُ الْجِيمِ . خُفَّسَاءُ نَصْفُهَا طَيْرٌ ، يَنْظُرُ الْمَصْدَرُ السَّابِقِ ٨ / ٥٢ (ج ل ع)
- ٢١٣ يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ٣ / ٤٣٢ .

- ٢١٤ ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١ / ٦٤ ، و القُنبُ : ضُوبٌ من الكتَّانِ ،
يطر : لسان العرب ١ / ٦٩١ (ق ن ب) .
٢١٥ ينظر ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٧٧ .
٢١٦ ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٥ / ١٣٨ .
٢١٧ الحُطائِطُ : الضَّعِيزُ ، و الجُرَائِصُ : الصُّخْرُ العَظِيمُ البَطْنِ ، و جَمَلٌ جُرَائِصٌ . أَكُولُ
شَدِيدُ الْقُضْلِ بِأَنْيَابِهِ الشَّجَرِ ، ينظر فيهما . لسان العرب ٧ / ١٢٩ (ج ر ض) ،
و ٢٧٢ (ح ط ط) .
٢١٨ ينظر ، شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٧٧

المصادر و المراجع

- (١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ . م ١٩٩٨ .
- (٢) الأشباه والنظائر في النحو لحلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ . م ١٩٨٥ .
- (٣) الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ . م ١٩٨٥ .
- (٤) الانتصار لسيبويه على المبرِّد ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد ، تحقيق : د . زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ . م ١٩٩٦ .
- (٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمل الدين عبد الله بن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، لا طبعة ولا تاريخ .
- (٦) إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي ، دراسة وتحقيق : الدكتور / محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ . م ١٩٨٧ .
- (٧) الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن لحاجب ، تحقيق : الدكتور/ موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف و لشئون الإسلامية، العراق ، لا طبعة ولا تاريخ

- (٨) البحر لمحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموحود ، وعلي محمد معوض ، در الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- (٩) تاج اللغة وصحاح لعريئة ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- (١٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقصد ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- (١١) التكملة ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق . الدكتور / كظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- (١٢) التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد بن عبدالله الأزهرّي ، تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، لزهراء للإعلام العربي ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- (١٣) جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، تحقيق : للدكتور / رمزي ميرعليكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- (١٤) الحصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي التجار ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- (١٥) درة لغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، مصر ، بلا طبعة ولا تاريخ
- (١٦) ديوان الشماخ بن صرار الديباني، تحقيق : صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، بلا طبعة ، ولا تاريخ .

- (١٧) سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : الدكتور / حسن هندراوي ، دار القلم، دمشق ، سورية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- (١٨) شرح ألفية ابن معطي ، لفخر الدين أبي الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي ، تحقيق : الدكتور / علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- (١٩) شرح التسهيل ، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ، تحقيق : الدكتور / عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر، مصر ، ط ١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- (٢٠) شرح التصريف ، لعمر بن ثابت الثماني ، تحقيق : الدكتور / إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد، الرياض ، المملكة العربية السعودية، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- (٢١) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : الدكتور / صاحب أبو جناح ، بلا طبعة ، ولا تاريخ .
- (٢٢) شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- (٢٣) شرح الشافية، لأحمد بن الحسن العاربردي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- (٢٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان ، بلا طبعة و لا تاريخ .

- (٢٥) شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي ، تحقيق : الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .
- (٢٦) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، نسخة مصورة أصلها بدار الكتب المصرية برقم (١٣٧) .
- (٢٧) شرح اللمع ، لأبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ، تحقيق : الدكتور / فائز فارس ، السلسلة التراثية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .
- (٢٨) شرح المفضل ، لموفق الدين بن يعيش النحوي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ، ولا تاريخ .
- (٢٩) شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، سورية ، ط ١ ، ١٣٩٣ هـ . ١٩٧٣ م .
- (٣٠) الصيغ الثلاثية مجزدة و مزيدة اشتقاقا و دلالة للدكتور / ناصر حسين علي ، المطبعة التعاونية بدمشق ، بلا طبعة ، ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٩ م .
- (٣١) الغريب المصنف ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : الدكتور / محمد المختار العبيدي ، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، و دار سحنون ، تونس ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ . ١٩٩٦ م .
- (٣٢) القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ . ١٩٩٥ م .
- (٣٣) الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣ م .

- (٣٤) لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ولا تاريخ .
- (٣٥) المبدع ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق : الدكتور / عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- (٣٦) مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط ٢ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- (٣٧) المخصص ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ، دار الفكر ، لا طبعة ولا تاريخ .
- (٣٨) المزهري في علوم اللغة العربية وأنواعها ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار التراث ، القاهرة ، مصر ، بلا طبعة ، ولا تاريخ .
- (٣٩) المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : الدكتور / محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- (٤٠) المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : الدكتور / محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- (٤١) معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي ، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ولا تاريخ .
- (٤٢) معجم العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : الدكتور / مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢ م .

- (٤٣) المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، بلا تاريخ .
- (٤٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم ابن موسى الشاطبي ، تحقيق: معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .
- (٤٥) مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- (٤٦) المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، ت : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، بلا طبعة ولا تاريخ .
- (٤٧) الممتع في التصريف ، لابن عصفور الاشيلي ، تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- (٤٨) المنتخب من غريب كلام العرب ، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل ، تحقيق الدكتور / محمد بن أحمد الحمري ، مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م .
- (٤٩) المنصف ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، ط ١ ، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .
- (٥٠) النكت في تفسير كتاب سيويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى الشنمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .